

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ  
وَالْفَعْلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله  
بن عبد المطلب . الذي بشه هادياً ونذيراً . اقذف به النوع الإنساني من ظلمات  
الجهالة إلى نور العلم ، وبقتلهم طريق الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمة  
للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ،  
وأمره بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فكانت سنته هي البيان الواضح للنبي ،  
وأمر الناس كلهم بطاعة الرسول في شأنهم كله ، « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى  
يُحْكَمُوا فِيكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ  
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً » (١) .

« فصلى الله على نبيينا كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ،  
وصلى الله عليه في الأولين والآخرين ، أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد  
من خلقه . وزكنا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضل مازكى أحداً من أمته بصلاته  
عليه ، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجرأه الله عنا أفضل ما جرى مرسلأ  
عن من أرسل إليه ، فإنه أهدانا به من المهلكة ، وجعلنا في خير أمة أخرجت  
لناس ، دائنين بدينه الذي ارتضى ، واصطفي به ملائكته ومن أنعم عليه من

(١) سورة النساء (٦٥)

الْجَامِعُ الصَّحِيحُ

وهو

سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

لَا بِي عَيْسَى مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ سَوْرَةَ

٢٠٩ - ٢٧٩

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ  
هَذَا الْكِتَابُ فَكَأَنَّمَا  
فِي بَيْتِهِ سِتْرٌ يَسْكُنُهُ

بِتَحْقِيقِ كَاتِبِهِ  
لِيَحْمِلَ عَنْهُ ثِقَاتُهُ

القاضي الفرمي

الجزء الأول

خلقه ، فلم تُمسِ بنا نعمةٌ ظَهَرَتْ ولا بَطُنَتْ ، نِلْنَا بها حظاً في دينٍ ودنيا ،  
أو دُفِعَ بها عَنَّا مكروهٌ فيهما وفي واحدٍ منهما - : إلاً ومحمدٌ صلى الله عليه سُبَّحاً ،  
القائدُ إلى خيرها ، والمهادي إلى رُشدِها ، الذائدُ عن الهلكة وموارد السوءِ  
في خلافِ الرُشد ، المُتَبِّهُ للأسباب التي تورِدُ الهلكة ، القائمُ بالنصيحة في  
الإرشاد والإنذار فيها . فضلى الله على محمد وعلى آل محمد ، كما صلى على إبراهيم  
وآل إبراهيم ، إنه حميدٌ مجيدٌ <sup>(١)</sup> .

أما بعد :

فإني منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، في أواخر جادى الآخرة  
سنة ١٣٢٩ - : شرعتُ في كتابة شرح على [ سنن الترمذى ] ولم أكُ أدباً  
حتى وضعتُ القلم ، إذ وجدْتُني أقدم على عمل لم تهَيَّأ لي أسبابه ، وكان نزوة  
من نزوات الشباب ، وما أقدمت عليه إلا عن حُبِّ لهذا الكتاب ، ثم صار فكرةً  
تدور في رأسي ، وأمنيةً تجول في خاطري ، وكنت أرجو أن أوفق إلى إخراجها  
في يوم من الأيام ، لما أيقنتُ في نفسي ، عن مراسٍ وخبرةٍ وتجربةٍ : أن هذا  
الكتابَ ( كتابُ الترمذى ) أنفعُ كتب الحديث لعلما هذا العلم ومتعلقيه ،  
إذ جعله مؤلفه - رحمه الله - معلماً لتعليل الأحاديث تعليماً عملياً ، فيكشف  
للقارى عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبيناً ما قيل في رجاله ممن  
تُكَلِّمُ فيهم ، مرجحاً بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنَّ تعليل الأحاديث  
أعوصُ أنواع ( علوم الحديث ) ، وأكبرُها خطراً ، وأدقها مسالكاً ، لا يتقنه  
إلا من رسخت قدمه في معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرته بالكتاب  
والسنة . وكان أبو عيسى الترمذى من أساطين هذا الفن وأساذته الكبار ،  
تخرج فيه وتدرَّب بين يدي أعرف الناس به في ذلك العصر - عصر النور والعلم

(١) اقتباس من كتاب [ الرسالة ] للإمام الشافعى ( رقم ٣٩ ) .

في القرن الثالث - وفي مقدمتهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله  
محمد بن إسماعيل البخارى ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الداريمى .

ثم قيض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد الرحوم السيد مصطفى الحلبي  
فتحدثنا في شأن [ سنن الترمذى ] ورغبنا في طبعه طبعة علمية محققة ، وأن  
يُشرح الكتابُ شرحاً وسطاً ، فاتفقنا على ذلك ، وتملت هذه الأمانة الخطيرة ،  
مستعيناً بالله ، مهتدياً به ، متوكلاً عليه ، ولست أدري أفادتني السنينُ علماً إلى علم ،  
أم هي الثقة بالنفس والغرورُ بها ؟ ولكني أقدمتُ وأمرى إلى الله ، وظنى برى  
أن يجعل نيتي خالصةً لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يُتَقَبَّلُ العملُ ، و « إنما  
الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » <sup>(١)</sup> .

« فسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديهما علينا ، مع تقصيرنا  
في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاعلنا في خير أمة أخرجت  
للناس : أن يَرْزُقَنَا قَهْماً في كتابه ، ثم سترَ نبيه ، وقولاً وعملاً يؤتَى به عَنَّا  
حقه ، ويُوجِبُ لنا نافلةً مَرِيدَةً » <sup>(٢)</sup> .

### نُسَخُ الكتاب التي يَدَى في التصحيح

طُبِعَ كتابُ الترمذى في مصر مرةً واحدةً ، بمطبعة بولاق سنة ١٢٩٢  
بدون شرح ، في مجلدين لطيفين ، وسنعود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع  
أخيراً بمصر مرةً ثانية ، ومعه الشرح المسمى [ عارضة الأحوذى ] للقاضى أبى بكر  
بن العربى ، في ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالمطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ وطبع

(١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخارى ومسلم في صحيحهما ،  
ورواه سائر أصحاب الكتب السنة وغيرهم .

(٢) اقتباس من كتاب [ الرسالة ] للشافعى ( رقم ٤٧ ) .

الباقى بمطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوتق بشيء منها ، لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان صديق محمد أفندى محمد عبد اللطيف صاحب المطبعة المصرية استمار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ، ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيتُ أن تكون لى يذُ فى إفساد كتب السنة والتلاعب بها ، إذ وجدتُ الأغلاط فيه لاحصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض التعليقات التى كتبها بحاشية نسختى ، وجعلوها من كلام الترمذى <sup>(١)</sup> ، فاستعدتُ ما أعزته إياهم ، أسفاً متألماً ، ولذلك أعرضت عن ذكر هذه الطبعة فى اختلاف النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرتُ إليها فى هذا الموضع اضطراراً ، نصيحةً للمسلمين « والنصيحة لهم فرض لا ينفى تركه ، وإدراكُ نافلة خير لا يدعها إلا من سعة نفسه ، وترك موضع حظه <sup>(٢)</sup> »

وطُبع الكتاب أيضاً فى بلاد الهند مراراً ، مع تعليقات مفيدة لبعض الأفاضل المتقنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح وافٍ اسمه [ تحفة الأحوذى ]

والذى اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والطبوعة سبع نسخ ، ذكرت رموزاً ستة منها مع وصفها باختصار فى أول الكتاب ( ص ٤ ) وسأصفها كلها هنا وصفاً مفصلاً ؛ وهى :

- (١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة اختلف [ على نحو ثلاثين قولاً ] فى اسمه » فان جملة « على ثلاثين قولاً » ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلا عن الشيخ الرفاعى . وفى (ص ٨٣ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى أيضاً ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .
- (٢) اقتباس من كلام الشافى فى ( الرسالة رقم ١٧٠ ) .

١ - نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت فى ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعى المسالكى ، من كبار علماء الأزهر ، وقد نُصحت هى وسائر كتبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوناً لها عن الضياع ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ على الرفاعى ( القاضى بالحكام الشرعية الآن ) ، وهى نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعى الكبير الكتاب كله فيها قراءة درس وعناية ، وصححها تصحيحاً جيداً ، وضبط بقلمه كل ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب فى أولها بخطه مانعه : « قال أحمد الرفاعى المسالكى : أروى سنن الإمام الترمذى عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقا الشافى ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير ، عن الشيخ المدوى ، عن الشيخ عقيلة المسكى ، عن الشيخ حسن المجيبى ، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش ، عن الشيخ أحمد بن على الشناوى ، عن والده الشيخ على بن عبد القدوس الشناوى ، عن الشيخ عبد الوهاب الشمرانى ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين الراغى العنابى ، عن شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم الجيرى ، عن أبى الحسن على بن عمر الوائى ، عن الشيخ محيى الدين محمد بن على بن عربى الطائى الحاتمى ، عن عبد الوهاب بن على بن سكينه البغدادى ، عن أبى الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخى ، عن أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى المروى ، عن عبد الجبار الجراحى ، عن أبى العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذى أبى عيسى محمد بن عيسى بن سوزة بن موسى الضحاك السلمى الضرير البوغى نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح التاء والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والتداول على السنة تلك المدينة فتح التاء وكسر الميم ، والمعروف قديماً كسر التاء

والميم . توفي الترمذى بترمد سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكتب في آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر  
بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، في ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد  
كاتبه أحمد الرفاعي المالكي ، أحسن الله له وإخوانه المسلمين بحسن الختام ،  
وسمعه مناجع كثير من الإخوان ، لطف الله بنا وبهم » .

وكتب في آخر الجزء الثاني بخطه ما نصه : « قد تم تصحيح هذا الجزء  
مع التحري والمقابلة على عدة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ،  
في الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء  
القراءة مع جم كثير من الإخوان إلى المنتهى ، في رجب سنة تاريخه ، على يد  
مالكه أحمد الرفاعي المالكي الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين » .

وهذه النسخة رمز لها بحرف ( ب ) .

٢ - نسختي الخاصة من نفس طبعة بولاق ، وقد عنيت بها أشد العناية ،  
وسمعت الكتاب فيها كله - إلا فوتاً يسيراً - من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ  
محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبت في أولها على الجزء الأول في  
وقت السماع ما نصه : « ابتداء سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل  
مشيخة الأزهر في قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ،  
وأنا وأخى الشيخ على<sup>(١)</sup> نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم  
السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ وتال شهادة العالمية من الجامع الأزهر  
الشريف في يوم الاثنين ١٤ محرم سنة ١٣٣٩ وعين قاضياً بالحاكم الشرعية  
في رمضان سنة ١٣٤٥ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية  
حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، فإنه قرأها وضبطها تمام  
الضبط ، وكتب عليها سنه » . ثم قلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعي .

وكتبت عليها في آخر الجزء الأول ما نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم .  
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه أجمعين ، آمين . وبعد : قد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر  
وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولى للأزهر الشريف من قراءة  
هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه  
غير فوت يسير من أول : باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج ، إلى آخر : باب  
حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ  
أحمد الرفاعي ، وهى طبع الهند ، وكانت ملى في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي  
نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فكنت أضبط نسختي هذه عليها ،  
وما اشتبهنا فيه من الرجال والألفاظ بحثنا عنه في مظاته ، حتى برزت هذه  
النسخة تختال من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها ،  
بل قد فاقت - والحمد لله - نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضى الله عنه ورحمه ،  
هذا عدا السهو والخطأ ، وحقنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل  
الاسلام ، ووقفنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين » .

وكتبت في آخر الجزء الثاني ما نصه : « ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد  
محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٢ هجرية<sup>(١)</sup> ،  
وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومضى نسخة  
الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التي يعتمد عليها ، وحقنا  
الله سبحانه وتعالى إلى الخيرات ، وأصلح أحوال المسلمين ، آمين » .

(١) من طرائف اللواقيت وعاسنها أني أقل هذا الكلام هنا في يوم الأحد  
٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ أى بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هي التي نرّمز لها بحرف ( - ) .

٣ — نسخة مطبوعة في مدينة دهلي في الهند سنة ١٣٢٨ هـ وبجاشيتها شرح يسمى [ فتح قوت المفتى ] للبحر العموي ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة هي التي نرّمز إليها بحرف ( هـ ) .

٤ — نسخة مطبوعة في دهلي أيضاً سنة ١٣٤١ — ١٣٥٣ في أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [ تحفة الأحوذى ] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفوري ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح قيس جداً ، وقد توفي مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بلغنا ، رحمه الله ورضي عنه . والفهم من كلامه في مواضع من الشرح أنه كان يستمد في تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة ، وقد ذكر في أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التي اعتمدها ، ولكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغنى أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هي التي نرّمز لها بحرف ( ك ) .

٥ — نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم ( ٦٤٨ حديث ) والمجلد الأول والثالث ناقصان من أول كل منهما ، وأول المجلد الأول فيها ( باب ما جاء في مباشرة الحائض ) في الصفحة ( ٢٣٩ ) في الجزء الأول من هذه الطبعة . وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الكتب ( ٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ) وقد تمت كتابة هذه النسخة في ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهي نسخة جيدة ، يفلب عليها الصحة ، وخطوها قليل .

وهذه النسخة هي التي نرّمز لها بحرف ( م ) وقد كتب خطأ في كشف الرموز ( ص ٤ ) من هذا الجزء أنه حرف ( م ) .

٦ — نسخة هي المدة في تصحيح الكتاب ، وهي ضمن مجموعة قيسية ، وقعت لي بالشراء في ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلد واحد ضخم ، فيه من الكتب ما أذكره : الموطأ ، وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتقصيها : الموطأ ( ٥٠ ) ، والبخارى ( ١٥٤ ) ، ومسلم ( ١٢٠ ) ، وأبو داود ( ٦٤ ) ، والترمذى ( ٩٩ ) ، والنسائى ( ٨٨ ) ، وذلك غير ما فيه من الأوراق البيضاء والقهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١٥ سنى ، وعرضها ٢١ سنى ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح مقابل على أصول معتمدة ، قابلها العالم العظيم الشيخ محمد عابد السندى ، محدث المدينة المنورة في القرن الماضى ، وقابلها كلها في نحو سبعة أشهر من سنى ١٢٢١ ، ١٢٢٢ قد أتمّ مقابلة الموطأ في يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن النسخ أكل نسخه في ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتمّ مقابلة النصف الثانى من مسلم في ٢٤ شوال ، والنسائى في ١٠ ذى القعدة ، والترمذى في ١٥ ذى الحجة ، كل ذلك من سنة ١٢٢١ وأتمّ مقابلة أبي داود في صفر ، والنصف الأول من مسلم في ٢ ربيع الأول ، والبخارى في ٤ ربيع الثانى ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢ وكتب على الموطأ ما يفيد أن مقابله كانت ( في جامع صنعاء ) .

ويظهر لي من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقوبلت في صنعاء ، لأن من المعروف أن أكثر شيوخ الشيخ عابد السندى من اليمنيين ، ولأن اللدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٢٢ لا تكنى لكتابة الكتب الحسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن الناسخين كانوا يكتبون في وقت واحد تقريباً في هذه الكتب . وكلما أنما شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندى ، الذى ينسخون الكتب برسمه ، ولذلك ترى أن النصف الثانى من صحيح مسلم قوبل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحى الكتافى فى كتابه [ فهرس القهارس والأثبات ] الطبع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه بقوله ( ج ١ ص ٢٧٠ ) : « شيخ شيوخنا ، محدث الحجاز ومسنده ، عالم الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن على السندى الأنصارى الدنى الحنفى ، المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ » .

وهذه النسخة هى أصح النسخ التى وقعت لى من كتاب الترمذى ، على بعض أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست فى سائر النسخ ، تظهر للقارى من الاطلاع على هذا الشرح ، وكتب ناسخها فى آخرها ما نصه : « حرر فى النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل الصلوات ونوامى البركات ، فى البكر<sup>(١)</sup> والعشيات<sup>(٢)</sup> » ولم يذكر فيها اسم ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندى بخطه ما نصه : « بلغت مقابله على أصل صحيح معتمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو الصحة ، وكان ذلك فى ١٥ شهر الله الحرام ذى الحجة سنة ١٢٢١ » .

وهذه النسخة هى التى نرزمز إليها بحرف ( ز ) .

٧ - نسخة مخطوطة وقعت لى بالشراء بعد الشروع فى طبع هذا الشرح ، ابتداء من الباب ( رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨ ) وهى نسخة جديدة ، يظهر من ورقها وخطها أنها مكتوبة فى القرن العاشر أو الحادى عشر ، ويظهر أن ناسخها نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن فى أولها ما نصه : « أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله الشافعى<sup>(٣)</sup> أيد الله ، قراءة عليه ونحن نسبح ، فى شهور سنة ثمان وخمسين (١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان الكاف ، كغرفة وغرف .

(٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشام ، ابن عساكر الإمام ، صاحب التصانيف =

وخمسة ، بمدينة دمشق ، فى جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الأزرعى الهروى قراءة عليه وإنا نسمع ببغداد ، فأقرأني<sup>(١)</sup> ، قال : أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقى وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغورجى ، قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحى المروزى ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزى الجبوى قال : أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذى الحافظ رحمه الله . فالذى يروى الكتاب عن ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطعاً ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذى وجدته فيما ينقل عنه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك فى النال .

وهذه النسخة ناقصة من مضمين : أولها : من أثناء أبواب الحج ، مما يوازى السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء أبواب الجنائز ، مما يوازى السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء . ثانيها : من أثناء كتاب الطل ، مما يوازى السطر ٣ من الصفحة ٣٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثانى من طبعة بولاق .

وهى نسخة متوسطة الصحة ، ليست مما يعتمد عليه فى التصحيح ، ولكنها أفادتنى كثيراً فى مواضع متعددة ، خصوصاً فى الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ما وافق النسختين المطبوعتين فى الهند ، ولم أنه على ما فيها من خطأ إلا فى القليل النادر ، وإنما يحفظ الخط على من عكس عليه الصواب .

= والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، فى نحو من خمسين مجلداً كبيراً ، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر فى أول سنة ٤٩٩ ومات فى ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ للذهبي ( ٤ : ١١٨ - ١٢٣ ) .

(١) كذا فى النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقرأه » كما هو ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرسم إليها بحرف ( م )

## تصحيح الكتب

تصحيح الكتب وتحقيقها من أشق الأعمال وأكبرها تبعاً ، ولقد صور أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير ، في كتاب ( الحيوان ) فقال ( ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي بمصر ) :

« وربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً ، أو كلة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني : أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من أمثلة الكلام ، فكيف يطيق ذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين : قد أصلح الفاسد وزاد الصالح صلاحاً ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، فيسير فيه الورق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية ، والأعراض الفسدة ، حتى يصير غلطاً صِرَفاً ، وكذاباً مصمتاً ، فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجون بالإفساد ، وتتاوره الخطاط شر من ذلك أو بمثله ، كتاب متقادم الميلاد ، دهرى الصنعة ! »

وقال الأخفش : « إذا نسَخَ الكتاب ولم يُعارض ، ثم نسَخَ ولم يُعارض : خرج أعجمياً <sup>(١)</sup> » .

وصدق الجاحظ والأخفش ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، قلّة تداول الأيدي لها ، مما كثرت وذاعت ، فإذا كانا قائلين لورأيانا ما رأينا من الطابع ، وما يجترحه من جرائم تسميها كتباً !!

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة الطبعة العلمية بجلب سنة ١٣٥٠ (ص ١٧٦) .

ألوف من النسخ من كل كتاب ، تنشر في الأسواق والمكاتب ، تتناولها أيدي الناس ، ليس فيها صحيح إلا قليلاً ، يقرؤها العالم المتمكن ، والتعلم المستفيد ، والعالم الجاهل ، وفيها أغلاط واضحة ، وأغلاط مشككة ، وهنّ وتحريف : فيضطرب العالم المثبت ، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل ، ويظن بما علم الظنون ، ويخشى أن يكون هو الخطي ، فيراجع ويراجع ، حتى يستبين له وجه الصواب ، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً ، وبذل جهداً هو إليه أحوج ، ضحية لمب من مصحح في مطبعة ، أو عميد من ناشر أئمة ، يأتي إلا أن يؤسد الأمر إلى غير أهله ، ويأتي إلا أن يركب رأسه ، فلا يكون مع رأيه رأي . ويشتهب الأمر على المتعلم الناشئ ، في الواضح والمشكل ، وقد يثق بالكتاب بين يديه ، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه ، ثم يكون إقناعه بشيئه عسيراً : وتصور أنت حال العالم بعد ذلك !!

وأى كتب نبئني هذا البلاء ؟ كتب هي تروء ضحمة من مجد الإسلام ، ومفخرة المسلمين ، كتب الدين والعلم : التفسير والحديث ، والأدب والتاريخ ، وما إلى ذلك من علوم أخر .

وفي غمرة هذا العبث نضى قلة من الكتب ، طبعت في مطبعة بولاق قديماً ، عند ما كان فيها أساطين الصححين ، أمثال الشيخ محمد قطة العدوي ، والشيخ نصر المهوريني ، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخانجي .

وشيء نادر عني به بعض المستشرقين في أوروبا وغيرها من أقطار الأرض ، يمتاز عن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة - غالباً - على ما في الأصول المخطوطة التي يطبع عنها ، هما اختلفت ، ويذكرون ما فيها من خطأ وصواب ، يضعونه تحت أنظار القارئ ، فرب خطأ في نظر مصحح الكتب هو الصواب الموافق لما قال المؤلف ، وقد يتبينه شخص آخر ، عن فهم ثاقب أو دليل ثابت .



وتمتاز طبعتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ، يُظهرُ القارئ على مبلغ الثقة بها ، أو الشكَّ في صحتها ، ليكون على بصيرة من أمره .

وهذه ميزة لن تجدوها في شيء مما طبع بمصر قديماً ، بلغ ما بلغ من الصحة والاتقان ، فهذه الطبعات الصحيحة المتقنة من نقائس الكتب المطبوعة في بولاق ، أمثال الكشاف والفخر والطبري وأبي السعود وحاشية زاده على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير ، وأمثال البخاري ومسلم والترمذي والقسطلاني والنووي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب الحديث والفقهاء ، وأمثال لسان العرب والقاموس والصحاح وسيبويه والأغانى والمزهر والخزانة الكبرى والمقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ، وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقرئى وفتح الطبيب وابن خلكان وذيله والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من الدواوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون . : أتجد في شيء من هذا دليلاً أو إشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه ؟ !

وأقربُ مثلٍ لذلك [ كتاب سيبويه ] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م ( توافق سنئى ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هـ ) ثم طبع في بولاق في سنئى ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ وتجد في الأولى اختلاف النسخ تفصيلاً بالحاشية ، ومقدمة باللغة الفرنسية فيها بيان الأصول التي طبع عنها ، ونص ما كتب عليها من تواريخ وسماعات واصطلاحات وغير ذلك حرفياً باللغة العربية ، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفاً واحداً من ذلك كله ، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس .

فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين من المحدثين ، وفي مقدمة من قلداهم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكى باشا رحمه الله ، ثم من سار سيرته واحتذى حذوه .

وعن ذلك كانت طبعات المستشرقين نقائس شتى وأمرقاً تدّخر ، وتعالى الناس وتعالىنا في اقتنائها ، على علوّ ثمنها ، وتصرّ وجود كثير منها على رغبة .

ثم غلاً قومنا غلوّاً غير مُستَساعٍ ، في تعجيد المستشرقين ، والإشادة بذكورهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر عنهم من رأى : خطأ أو صواب ، يتقلّدونه ويدافعون عنه ، ويعملون قولهم فوق كل قول ، وكلمتهم عالية على كل كلمة ، إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات : صناعة تصحيح الكتب ، فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الاسلام والعربية الغاية ، وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الاسلام وباحثيه ، حتى في الدين : التفسير والحديث والفقهاء .

وجهلوا أو نسوا ، أو علموا وناسوا . : أن المستشرقين طلائعُ المبشرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الاسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى وقصدٍ ذفين ، وأنهم كسابقيهم ( يُحرّفون الكلم عن مواضعه ) وإنما يفضّلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر ، لا يقصدون إلى التمسب ، ولا يميلون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه من الكتب ، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم ، وفي علوم لم تنتزج بأرواحهم ، وعلى أسس غير ثابتة وضعتها متقدموهم ، ثم لا يزال ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يفلّهم ثم ينحرفُ بهم عن الجادة ، فإذا هم



قد ساروا في طريق آخر ، غير ما يؤدي إليه حرية الفكر والنظر السليم .

ومعاذ الله أن أجنس أحداً حقّه . أو أنكر ما للمستشرقين من جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أمتنا العظيمة . ولكني رجل أريد أن أضع الأمور مواضعها ، وأن أقر الحق في نصابه ، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه ، في حدود ما أسدى إلينا من فضل ، ثم لا أجوز به حدّه ، ولا أعلوّه عن مستواه . ولكني رجل أتمصب لديني ولغتي أشدّ العصبية ، وأعرف معنى المصيبة ، وحدّها ، وأنّ ليس معناها العدوان ، وأنّ ليس في الخروج عنها إلا الذل والاستسلام ، وإنما معناها الاحتفاظ بآثرنا ومفاخرنا ، وحفظها والودّ عنها ، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ، وأعرف أنه « ما غزى قوم قط في عُقر دارهم إلا ذلوا » وقد - والله - غزينا في عُقر دارنا ، وفي نفوسنا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقدره الاسلام ويفخر به المسلمون .

وكان قومنا ضامقاً ، والضعيف مُمرى أبداً بتقليد القوى وتعجيده ، فرأوا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم ، فقلدوم في كل شيء ، وعظوم في كل شيء ، وكادت أن تمصف بهم العواصف ، لولا فضل الله ورحمته .

غَرَّ الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن هذه خطة اخترعوها ، وصناعة ابتكروها ، لا على مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلف ، ووقع في وهمهم أن ليس أحد من المسلمين يستطيع أن يأتي بمثل ما أتوا ، بله أن يبرّهم ، إلا أن يكون تقليداً واتباعاً ، وراحوا يشقون بالأجنبي ، ويزدرون ابن قومهم ودينهم ، فلا يمهّدون له بجلال الأعمال وعظيما ، بل دائماً : المستشرقون ! المستشرقون !! ويلقى الأجنبي منهم كل عون وتأيد ، إلى ماله في قومه وبلاده من عون وتأيد . وقد يلقون له سلم والمصرى فضلات من الثقة ، على أن يكون ممن يعلنون اتباع المستشرقين ، والافتداء بهم والاهتداء بهديهم . وعلى أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية ، حتى فيما كان من العلوم إسلامياً وعربياً خالصاً ، وعلى أنه إذا عهد لأجنبي ومصرى بعمل واحد : كان الاسم كله للأول ، والثاني تابع ، ولعله أن يكون الثاني أرسخ قدماً فيما عهد إليهما ، على قاعدة « علّة وأطع أمره » !!

وما كان هذا الذي نصفه خاصاً بالعمل في الكتب وحدها ، وإنما هي ذلة ضربت على المسلمين في شأنهم كله ، عن خطط تبشيرية ثم استعمارية ، رُسمت ونُفذت ، في كل بلد من بلدان الاسلام ، وليس المقام مقام تفصيل ذلك ، ولكننا نمود إلى ما نحن بسببيه من تصحيح الكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكرى قواعد التصحيح ، وإنما سبقهم إليها علماء الاسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً قيسية ، نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة ، إذ لم تكن المطابع وجدت ، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالمعجب العجيب ، ونحن وارثو مجدهم وعزم ، وإلينا انتهت علومهم ، فلملنا نحفرهمنا لإتمام ما بدأ به .

تَبْنِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبْنِي وَتَقْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

قال أبو عمرو بن الصلاح<sup>(١)</sup> في كتاب (علوم الحديث) ، (ص ١٧١ - ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠) : «إن على كتبة الحديث وطلبته صرف المهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم ، على الوجه الذي روه ، شكلاً وقطاً يؤمن معهما الاتيان . وكثيراً ما يهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان معرض للسيان ، وأول ناس أول الناس<sup>(٢)</sup> ، وإجماع المكتوب يمنع من استعجابه ، وشككه يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد ياتئس ، وقد أحسن من قال : إنما يُشكَلُ ما يُشكَلُ .

وقرأت بخط صاحب كتاب [ سِمَاتُ الْخَطِّ وِرقومه ] علي بن إبراهيم

(١) هو الامام الحافظ الفقيه شيخ الاسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي ، ولد سنة ٥٧٧ ، ومات في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ و ترجمه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ( ٤ : ٢١٤ - ٢١٥ ) . ويفهم من كلام الحافظ زين الدين العراقي - المتوفى سنة ٨٠٦ - أن كثيراً مما في هذا الفصل ، أو أكثره - : أخذه ابن الصلاح من كتاب [ الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع ] للقاضي عياض ، وهو الحافظ الامام العلامة عالم المغرب القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي ، ولد سنة ٤٧٦ وتوفي ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمراكش ، وهو صاحب كتاب [ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ] .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى : ( وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ قَنَسِي وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً ) سورة طه آية ١١٥ .

البغدادى ، فيه - : إن أهل اللغة يرون الإعجام والإعراب إلا في المتبس . وحكى غيره عن قومه : أن يشكَل ما يُشكَل وما لا يشكَل ، وذلك لأن المتبدي وغير المتبدي لم لا يميز ما يشكَل مما لا يشكَل ، ولا صواب الإعراب من خطيب .

وهذا بيان أمور مفيدة في ذلك .

أحدها : ينبغي أن يكون الخطيب من يمين ما يلتبس بضبط المتبس من أسماء الناس أكثر ، فإنها لا تدرك بيمين ، ولا يستدل عليها بما قبل وبعد . الثاني : يستحب في الألفاظ المشككة أن يُكرَّر ضبطها : بأن يضبطها في متن الكتاب ، ثم يكتبها في هامش ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة ، فإن ذلك أبلغ في إباتها ، وأبعد من التباسها . وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله قط غير وشككه ، مما فرقه وتحت ، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ، وهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه ، روي عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط في الضبط ، وأنتم مارأيت من ذلك في خطوط

العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي ، في كتاب [ الرسالة ] للشافعي ، المكتوب كله بخط الربيع في حياة الشافعي ، أي في المدة بين سنة ١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فانه عند ما تشبه الكلمة في السطر ويخشى أن يخطئ فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء طريقة أدق من هذه . قال الحافظ العراقي في شرحه على كتاب ابن الصلاح : «اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشككة في الحاشية مفردة مضبوطة ، ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته ظهور شكل الحرف بكتابه مفرداً ، كالتون والياء إذا وقعت في أول الكلمة أو في وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد في الاقتراح عن أهل الاقناع فقال : ومن عادة اللقنين أن يبالوا في إيضاح للشكل ، فيفروا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً » .

بن إسحق<sup>(١)</sup> قال : رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأً دقيقاً ، فقال : لا تفعل ، أحوج ما تكون إليه يحونك<sup>(٢)</sup> .

وبلغنا عن بعض الشايخ أنه كان إذا رأى خطأً دقيقاً قال : هذا خط من لا يؤمن بالخلف من الله ! والمنز في ذلك هو مثل أن لا يجد في الورق سعة ، أو يكون رجلاً يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه محل كتابه ، ونحو هذا ، والله أعلم .

الرابع : يُختار له في خطه التحقيق ، دون اللشق والتعليق ، بلغنا عن ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شرُّ الكتابة للشق ، وشرُّ القراءة الهذمة ، وأجود الخط آتية . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامه الإهمال ، لتدل على عدم إعجامها . وسبيل الناس في ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط ، الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات ، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات<sup>(٣)</sup> . وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفاً ، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالآثافي<sup>(٤)</sup> .

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الامام أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضاً ، مات في جمادى الأولى سنة ٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(٢) يعني أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ما سمع في شبابه لسمعته منه تلاميذه . : خانه الكتاب الدقيق ، فسررت عليه قراءته .

(٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه : « أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضي عياض ، ولا بد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جيماً .

(٤) الآثافي : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » يضم الهمزة أو كسرهما مع إسكان التاء الثلاثة وكسر الفاء وتشديد الباء .

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجمة على قفاها ، ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين ، وسائر الحروف المهملة اللتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ، ولا يفتن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً ، كعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة<sup>(١)</sup> ، والله أعلم .

السادس : لا ينبغي أن يصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه غيره ، فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بين في أول كتابه أو آخره حراذه بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ، ويكتب عند كل رواية اسم راوٍ بها بكتابة مختصرة ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز ، ومن بلغنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير

فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في [الاماع] فحكي عن بعض أهل الشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة ، فحذف المصنف منه ذكر النبرة ، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الاماع] للقاضي عياض ، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله : يشبه النبرة . : يخرج هذه العلامة عن صفها ، فإن النبرة هي الهمزة ، كما قال الجوهري وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنبرة لا كالهزة . والله أعلم . »

بن إسحق الحرّبي، ومحمد بن جرير الطبري، رضى الله عنهم .

واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقطع في الدارة التي تليه نقطة ، أو يخط في وسطها خطأ . قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد » في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في « عبد الرحمن بن فلان » ، وفي سائر الأسماء المشتبهة على التعيين لله تعالى - : أن يكتب « عبد » في آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب في أول السطر الآخر .

وهكذا يكره أن يكتب « قال رسول » ، ويكتب في السطر الذي يليه « الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك والله أعلم <sup>(١)</sup> .

التاسع : ينبغي له أن يافظ على كثرة الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره ، فإن ذلك من أكبر القوائد التي يتعجلها طلبه الحديث وكتبته ، ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ، وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُثبت به ، لا كلام يرويه ، فلذلك لم يتقيد فيه بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل .

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر الصنف في هذا على الكراهة ، والذي ذكره الخطيب في كتاب [ الجامع ] امتناع ذلك ، فإنه روى فيه عن أبي عبد الله بن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ، فيجب على الكاتب أن يتوقاه ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب : وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد في [ الاقتراح ] على جعل ذلك من الآداب ، لا من الواجبات . والله أعلم .

و « تبارك وتعالى » وما ضاهى ذلك ، وإذا وجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر .

وما وجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم - : فلعل سببه أنه كان يرى التقيد في ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة .

قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطاً . قال : وقد خالفه غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . وروى عن علي بن اللديني وعباس بن عبد المظيم العنبري قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما حجلنا فنبيض الكتاب في كل حديث حتى ترجع إليه . والله أعلم .

ثم ليحتمل في إثباتها قصصين : أحدهما : أن يكتبها منقوصة صورة ، راءاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وجد ذلك في خط بعض المتقدمين .

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأمّ المؤيد بنت أبي القاسم بقرائي عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراءى لفظاً ، قال : سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول : سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : سمعت حمزة الكِنَافِي يقول : كنت أكتب الحديث ، وكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه » ولأ أكتب « وسلم » فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مالك لا تسمي الصلاة علي ؟ قال : فما كتبت بعد ذلك « صلى الله عليه » إلا كتبت « وسلم » .

ووقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف « عبد الله » ، وإنما هو « عبيد الله » بالتصغير ، ومحمد بن إسحق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » قوله « الحافظ » إذن مجرور .

قلت : ويكره الاختصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .  
الماشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه ، وإن كان إجازة .

روينا عن عروة بن الزبير رضى الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ قال : لا ، قال : لم تكتب !

وروي عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قال : من كتب ولم يعارض كمن دخل الماء ولم يستنج<sup>(١)</sup> . وعن الأختش قال : إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ، ثم نسخ ولم يعارض - : خرج أعجمياً .

(١) قال الحافظ العراقي : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعي ، وإنما هو معروف عن الأوزاعي وعن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواه عن الأوزاعي أبو عمر بن عبد البر في كتاب [ جامع بيان العلم ] من رواية بقية عن الأوزاعي ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب [ الاماع ] بإسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيرا ، وكأنه سبق قلعه من [ الأوزاعي ] إلى [ الشافعي ] . وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن عبد البر أيضا ، والخطيب في كتاب [ الكفاية ] وفي كتاب [ الجامع ] من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ، ولم أر لهذا ذكرًا عن الشافعي في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ، ولا في شيء من مناقب الشافعي . والله أعلم » .

وانظر كتاب ابن عبد البر [ جامع بيان العلم وفضله ] ( ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ ) ففيه ما ذكره العراقي هنا ، وزاد فيه أيضا ما نصه : « وذكر الحسن الحلواني في كتاب [ المعرفة ] قال : سمعت عبيد الرزاق يقول : سمعت معمرا يقول : لو عرض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الحلواني مات سنة ٢٤٢ . وعبد الرزاق مات سنة ٣١١ . ومعمر مات سنة ١٥٤ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالب بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والاتقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاتته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ الهروي قوله : أصدق المعارضة مع نفسك .

ويستحب أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لا سيما إذا أراد النقل منها .

وقد روى عن يحيى بن معين أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والحديث يقرأ : هل يجوز أن يحدث بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ، ولكن عامة الشيخ هكذا سماعهم .

قلت : وهذا من مذهب أهل التشديد في الرواية ، وسيأتي ذكر مذهبهم إن شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفي مقابلة نسخته بأصل الراوي ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدي غيره ، إذا كان ثقة موثقاً بضبطه .

قلت : وجاز أن تكون مقابله بفرع قد قوبل للمقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ، فسواء حصل ذلك بواسطة أو بنير واسطة ، ولا يجرى ذلك عند من قال : لا تصح مقابله مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرقاً ، حتى

يكون على ثقة و يقين من مطابقتها له ، وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد المرفوضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصله بالأصل أصلاً فقد سئل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه ؟ فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبين شرطه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل ، وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر إلا سمعني : هل للرجل أن يحدث بما كتب عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلت : ولا بد من شرط ثالث ، وهو : أن يكون ناقلُ النسخة من الأصل غير سقيم النقل ، بل صحيح النقل قليل السقط . والله أعلم .

ثم إنه ينبغي أن يُراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه - : مثل ما ذكرنا أنه يراعى من كتابه ، ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قروءه عليه من أي نسخة اتفقت . والله أعلم .

الحادي عشر : المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي ، ويسمى « اللحق » بفتح الحاء - : أن يخط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق ، ثم يعطفه بين السطرين عطفاً يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق .

ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحق مقابلاً للخط المنطلف ، ولكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان اللحق سطرين أو سطوراً ، فلا يتبدى بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يتبدى بها من أعلى إلى أسفل . نعت يكون متهاها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخريج في جهة اليمين . وإذا كان في جهة الشمال وقع متهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء اللحق « صح » ، ومنهم من يكتب مع « صح » « رجع » . ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المنسوبة به داخل الكتاب في موضع التخريج ، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب ، واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد . صاحب كتاب [ الفاصل بين الراوى والواعي <sup>(١)</sup> ] من أهل المشرق ، مع طائفة . وليس ذلك بمريض ، إذ رُبَّ كلمة تجيء في الكلام مكررة حقيقة ، فهذا التكرير يُوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه .

واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمد عطفاً خط التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق بالحاشية . وهذا أيضاً غير مرضى ، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسخير للكتاب ، وتسويده له ، لا سيما عند كثرة الإلحاقات . والله أعلم .

وإنما اخترنا كتابة اللحق صاعداً إلى أعلى الورقة - : لثلاث يخرج بعده قص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى

(١) هو كتاب [ المحدث الفاصل بين الراوى والواعي ] و « الفاصل » بالصاد المهملة ، ويكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالصاد للعجمة ، وهو خطأ وتصحيف . وهو أول كتاب ألف في علوم الحديث « المصطلح » على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الامام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي الراهبرمزي القاضي ، له ترجمة في [ تذكرة الحفاظ ( ١١٣ : ٣ ) ] وذكر فيها أن أول سماعه للحديث كان في سنة ٢٩٠ ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون ( ٣٩١ : ٢ ) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرج في جهة اليمين - : لأنه لو خرج إلى جهة الشمال فرجما ظهر بعده في السطر نفسه قص آخر ، فإن خرج قدأه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخرمين إشكال ، وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التفت عطفة تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثاني إلى جهة الشمال ، فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال .

اللهم إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخرجه إلى جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إنا لا نخشى ظهور قص بعده . وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخرجه إلى جهة اليمين ، لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل - : فقد ذهب القاضي الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يخرج لذلك خط تخرج ، لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، وإنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج كالضبة أو التصحيح ، إيماناً به .

قلت : التخرج أولى وأدق ، وفي نفس هذا الخرج ما يمنع الإلباس . ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل ، في أن خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما منقط الساقط ، وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج الخرج في الحاشية . والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الخدائق التفتين العناية بالتصحيح ، والتضبيب ، والتريض :

أما التصحيح فهو : كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيصكتب عليه « صح » ليُعرف أنه لم يُفعل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

وأما التضبيب ، ويسمى أيضاً « التريض » ، فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذاً عند أهلها بأباه أكثرهم ، أو مُصحفاً ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمد على ما هذا سبيله خط ، أو له مثل الصاد ، ولا يلزم بالكلمة للمعلم عليها ، كيلا يُظن ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حاشتها<sup>(١)</sup> ، كُتبت كذلك ليفرق بين ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها ، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح ، وكُتب حرف ناقص على حرف ناقص ، بإشعاراً بنقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتنبيهاً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، ولمل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعريضاً لما وقع فيه غير واحد من التجاسرين ، الذين غيروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والفساد فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي ، المعروف بابن الإقليد : أن ذلك لسكون الحرف مقلاً بها ، لا يتبعه لقراءة ، كما أن الضبة مقفل بها . والله أعلم .

(١) يعني ترسم هكذا « ص » فوق الكلمة . وهذه في معنى ما يكتبه للمصحون

في الطابع الآن من كلمة « كذا » عند المواضع التي من هذا النوع .



قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على كسر أو خلل ، استُعمِر لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات <sup>(١)</sup> .  
ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع ، فمن عاداتهم تضييب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ، في الإسناد الذي يجتمع فيه جماعة معطوفة أسماءهم بعضها على بعض - : علامة تشبه الضبة فيما بين أسمائهم ، فيتوهم من لا خبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها ، أثبتت تأكيداً كيداً للعطف ، خوفاً من أن تجعل « عن » مكان الواو . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ، فجاءت صورتها تشبه صورة التضييب . والقطعة من خير ما أوتيته الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما نيسر منه فإنه يُنقَل عنه بالضرب أو الحك أو الحو أو غير ذلك . والضرب خير من الحك والحو .

روينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال : قال أصحابنا : الحك شُبهة .

وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال : سمعت شيخنا أبا بجر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

(١) قال العراقي : « قلت : وفي هذا نظر وبعد ، من حيث إن ضبة الفتح وضعت جيرا للكسر ، والضبة على المکتوب ليست جارية ، وإنما جعلت علامة على المكان الغلق وجهه ، السبب أمره ، فهي بضبة الباب أشبه ، كما تقم نقل المصنف عن أبي القاسم الإقليلي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه من أهل الأدب ، كما وجدته في كلامه ، وحكاه القاضي عياض في [الإلماع] فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمدكور في كلام أبي القاسم ما ذكرته ، والله أعلم » .

يكرهون ضرب السنين ، حتى لا يُبشَر شيء ، لأن ما يُبشَر منه ربما يصح في رواية أخرى . وقد يُسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشِرَ وحك من رواية هذا شيخاً في رواية الآخر - : فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشِرَ . وهو هذا الخط غيبي من رواية الأول ، وصح عند الآخر - : اكتفى بعلامة الآخر عليه بصلته .

ثم لهم اختلاف في كيفية الضرب :

فروينا عن أبي محمد بن خلاد قال : أجود الضرب أن لا يطمس المصروب عليه . بل يخط من فوقه خطاً جيداً يتناً ، يدل على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خط عليه .

ورينا عن القاضي عياض ما معناه : إن اختيارات الضابطين اختلفت في الضرب : فأكثرهم على مد الخط على المصروب عليه ، مختلفاً بالكلمات المصروب عليها ، ويسمى ذلك « الشق » أيضاً <sup>(١)</sup> . ومنهم من لا يخطه ، ويثبت فوقه ، لكنه يعطف طرف الخط على أول المصروب عليه وآخره . ومنهم من يستقيح هذا ، ويراه تسويداً وتطليساً ، بل يحوق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقي : « الشق » : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف . وهذا

الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب في [الجامع] ولا في [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضي عياض ، في [الإلماع] ، ومنه أخذ الصنف . وكأنه مأخوذ من الشق ، وهو الصدع ، أو من شق العصا ، وهو التفريق ، فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت - : بالضرب عليها . والله أعلم . ويوجد في بعض نسخ [علوم الحديث] : الشق : بزيادة نون مفتوحة في أوله وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيفاً وتغييراً من النسخ - : فكأنه مأخوذ من شق الظي في حبالته : إذا علق فيها ، فكأنه إبطال لحركة الكلمة وإعمالها ، يجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف . والله أعلم » .

في آخره ، وإذا كثرت الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكتفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع . ومن الأشياخ من يستقبح الضرب والتحويق ، ويكتفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، ويسمها « صفراً » كما يسميها أهل الحساب <sup>(١)</sup> . وربما كتب بعضهم عليه « لا » في أوله ، و « إلى » في آخره ، ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ، فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاد الزاهر مزي رحمه الله <sup>(٢)</sup> ، على تقدمه ، فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أولها بأن يُبطل الثاني ، لأن الأول كتب على صواب ، والثاني كتب على الخطأ ، والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يُقرأ ، فأولى الحرفين بالإبقاء أدلها عليه وأسبغها صورة .

وجاء القاضي عياض آخرًا ففصل تفصيلاً حسناً : فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني ، صيانةً لأول السطر عن التوسيد والتشويه . وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها ، صيانةً لآخر السطر ، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر فليضرب على الذي في آخر السطر ، فإن أول السطر أولى

(١) رسم الصفرة دائرة عند أهل الحساب إنما هو في اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضي عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفريج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الزاهر مزي » قال السمعاني في الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي المعجمة ، هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » . وقد سبق الكلام على ترجمته في ( ص ٣١ ) .

بالمراعاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه ، أو في الصفة أو في الموصوف ، أو نحو ذلك : لم تراعى حينئذ أول السطر وآخره ، بل تراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوها في الخط ، فلا تفصل بالضرب بينهما ونضرب على الحرف المتطرف من التكرار ، دون الوسط .

وأما الحو فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره ، وتتوَع طرقه : ومن أغربها - مع أنه أسهلها - : ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي <sup>(١)</sup> : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لفته . وإلى هذا يؤمى ما رويناه عن إبراهيم النخعي رضى الله عنه أنه كان يقول : من المروءة أن يرى في ثوب الرجل وشفتيه مداداً ، والله أعلم .

الرابع عشر : ليكن فيما تختلف فيه الروايات ، فأما بضبط ماختلف فيه في كتابه ، جيد التمييز بينها ، كيلا تختلط وتشبه فيفسد عليها أمرها .

وسيله : أن يجعل أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى ألحقها ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه ، إما في الحاشية ، وإما في غيرها ، معيناً في كل ذلك من رواه ، ذاكرًا اسمه تمامه ، فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدمنا ذكره ، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطول عهده به فينسى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعمى .

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضم القون ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الدهن بالمغرب ، ولقب به تشبيهاً له به . واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد » ولد في أول رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان ( ١ : ٣٦٦ - ٣٦٧ ) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خصَّ الرواية الملحقة بالجرّة، فعل ذلك أبو ذرّ الهروي من المشاركة، وأبو الحسن القاسبي من المعارضة، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد. فإذا كان في الرواية الملحقة زيادة على التي في متن الكتاب كتبها بالجرّة. وإن كان فيها نقص، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب - : حَوَّقَ عليها بالجرّة. ثم على فاعل ذلك تبين من له الرواية الملمة بالجرّة في أول الكتاب أو آخره، على ما سبق. والله أعلم.

الخامس عشر: غلب على كتبة الحديث الاختصار على الرمز في قولهم «حدثنا» و «أخبرنا»، غير أنه شاع ذلك وظهر، حتى لا يكاد يلتبس. أما «حدثنا» فيكتب منها شطرها الأخير، وهو التاء والنون والألف، وربما اقتصر على الضمير منها، وهو النون والألف<sup>(١)</sup>. وأما «أخبرنا» فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً<sup>(٢)</sup>. وليس بحسن ما يفعله طائفة، من كتابة «أخبرنا» بألف مع علامة «حدثنا» المذكورة أولاً<sup>(٣)</sup>، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله. وقد يكتب في علامة «أخبرنا» راء بعد الألف، وفي علامة «حدثنا» دال في أولها<sup>(٤)</sup>. ومن رأيت في خطه الدال في علامة «حدثنا» الحافظ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحافظ أحمد البيهقي، رضى الله عنهم. والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) يعني تكتب «ثنا» أو «نا».

(٢) يعني تكتب «أنا».

(٣) أي تكتب «أنا» بدون نقط، لأنها توقع القارىء في الاشتباه واللبس.

(٤) يعني أن تختصر «حدثنا» «دثنا»، و «أخبرنا» «أرنا».

(٥) وأقدم ما رأيت أنا في اختصار «أخبرنا» - : خطه الربيع بن سليمان صاحب الشافعي، في كتاب [الرسالة] للشافعي، فهو يختصرها «أرنا».

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ماصورته ح وهي حاء مفردة مهملة، ولم يأتنا عن أحد من يعتمد بيان لأمرها، غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري والفقهاء المحدث أبي سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها - : «صح» صريحة. وهذا يشتر بصكونها رمزاً إلى «صح»، وحسن إثبات «صح» ههنا لثلاث يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولثلاث كُتب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً. وحكى لي بعض من جمعتني وإياه الرحلة بخراسان، عن وصّته بالفضل من الأصهبانيين: أنها حاء مهملة من التحويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر.

وذا كرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكى له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا «الحديث»، فقال لي: أهل المغرب - وما عرفت بينهم اختلافاً - يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: «الحديث»، وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة، وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة - : «حا» ويمرّ. وسألت أنا الحافظ الرّحّال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرّهولوى رحمه الله عنها؟ فذكر أنها حاء من «حائل» أي: تحول بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة، وأنكر كونها من «الحديث» وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عدد كانوا حقاظ الحديث في وقته.

قال المؤلف: وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارىء عند الانتهاء إليها: «حا» ويمرّ، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها. والعلم عند الله تعالى.

السادس عشر: ذكر الخطيب الحافظ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه، وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه

منه على لفظه . قال : وإذا كُتِبَ الكتابُ المسموعُ فينبغي أن يكتبَ فوقَ سطر التسمية أسماءَ مَنْ سمعَ معه ، وتاريخَ وقت السماع ، وإن أحبَّ كُتِبَ ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلًّا قد فعله شيخنا

قلتُ : كِتَبَةُ التسميع جنب ذكره أحوطُ له وأحرى بأن لا ينجى على مَنْ يحتاجُ إليه . ولا بأس بكتيبته آخرَ الكتاب ، وفي ظهري ، وحيث لا ينجى موضعه . وينبغي أن يكون التسميعُ بخط شخص موثوق به ، غير مجهول الخط ، ولا يصير حينئذ في أن لا يكتب الشيخُ المسموعُ خطه بالتصحيح . وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب - إذا كان موثوقاً به - أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه ، فطالباً فضل الثقات ذلك .

وقد حدثني بزمَو الشَّيْخُ أَبُو الْمُظَفَّرِ بْنُ الْحَافِظِ أَبِي سَمْدِ المروزي عن أبيه عن حدثه من الأصهبانية : أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة قرأ بقفاد جزءاً على أبي أحمد الترمذي ، وأماله خطه ، ليكون حجةً له ، فقال له أبو أحمد : يا بُنَيَّ ، عليك بالصدق ، فإنك إن عرفت به لا تكذبك أحدٌ ، وتصدقُ فيما تقول وتقول ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خطُ أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ؟ !

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط ، وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن يُثَبِّتُ اسمه ، والحذر من إسقاط اسم واحدٍ منهم لفرضٍ فاسدٍ . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه ، لكن أثبتته معتمداً على إخبار مَنْ يثق بخبره من حاضريه - : فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى .

ثم إن مَنْ ثَبَتَ سماعه في كتابه فقيحُ كتابه إياه ، ومنعه من نقل سماعه ومن نسخ الكتاب ، وإذا أعاره إياه فلا يُعطى به .

روينا عن الزهري قال : إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ ، قيل له : وما غُلُولُ الْكُتُبِ ؟ قال : حبسُها عن أصحابها .

ورويانا عن الفضيل بن عياض رضى الله عنه أنه قال : ليس من أفعال أهل الورع ولا أفعال الحكماء - : أن يأخذَ سماعَ رجل وكتابه ، فيَحْبِسَهُ عنه ، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه .

فإن مَنَعَهُ إياه : فقد رويانا أن رجلاً ادعى على رجل بالكوفة سماعاً منه إياه ، فتحاكما إلى قاضيه حفص بن غياث ، فقال لصاحب الكتاب : أخرج إلينا كتابك ، فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك أزمناك ، وما كان بخطه أعفيناك منه .

قال ابن خلاد : سألت أبا عبد الله الزُّيْرِيَّ عن هذا ، فقال : لا يجي . في هذا الباب حكمٌ أحسنُ من هذا ، لأن خطَّ صاحب الكتاب دالٌّ على رضاه باستماع صاحبه معه . قال ابن خلاد : وقال غيره : ليس بشيء .

وروى الخطيبُ الحافظُ أبو بكر عن إسماعيل بن إسحق القاضي : أنه نُحَوِّكُمُ إليه في ذلك ، فأطرق ملياً ، ثم قال للدعي عليه : إن كان سماعه في كتابك بخطك فيلزمك أن تعيره ، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيره فأنْتَ أَعْلَمُ .

قلتُ : حفص بن غياث معدود في الطبقة الأولى من أصحاب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> ، وأبو عبد الله الزُّيْرِيَّ من أئمة أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup> ، وإسماعيل بن إسحق لسان

(١) هنا في ابن الصلاح « جعفر بن غياث » وهو خطأ . وقد مضى قريباً على الصواب « حفص بن غياث » وهو من تلاميذ أبي حنيفة ، ومن شيوخ أحمد بن حنبل ، ولد سنة ١١٧ هـ وولى قضاء الكوفة ١٣ سنة ، وقضاء بغداد سنتين ، ومات سنة ١٩٤ هـ .

(٢) هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان الزيري صاحب كتاب [الكافي] =

أصحاب مالك وإمامهم<sup>(١)</sup> ، وقد تناضدت أقوالهم في ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لا يتبين لي وجهه ، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده ، فعليه أداؤها بما حوته ، وإن كان فيه بذل ماله ، كما يلزم متحمل الشهادة أداؤها ، وإن كان فيه بذل نفسه بالسعى إلى مجلس الحكم لأدائها . واللم عند الله تعالى .

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية . وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يثبتها فيها عند السماع ابتداءً - : إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع ، كيلا يقتصر أحد بتلك النسخة غير المقابلة ، إلا أن يبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة . والله أعلم .



هذا آخر ما قال أبو عمرو بن الصلاح في هذا الفصل ، وقد طال جداً ، ولكنه نفيس كله ، وفيه فوائد جمة ، ودقائق بديعة ، وقد كتب العلماء بعده في ذلك الشيء الكثير ، منهم المختصر ، ومنهم المطيل ، وذكروا وجوهاً وتفاصيل أخرى ، وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ، ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ، خشية الملل والسآمة .

وهذه القواعد التي ذكر ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح

= في فقه الشافعي . قال النووي : « مات قبل سنة ٣٢٠ » . وله ترجمة في [ تاريخ بغداد ] للخطيب ( ٨ : ٤٧١ ) و [ تهذيب الأسماء ] للنووي ( ٢ : ٢٥٦ ) .  
(١) هو إسماعيل بن إسحق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠ ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة في [ الديباج للذهب ] ( ص ٩٢ - ٩٥ ) .

الكتب المطبوعة وهي كلها إرشاد للمصحح عند النقل من الكتب المخطوطة ، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها ، أهي مما يوثق به ، أم مما يحتاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرص مواتية لحررت قواعد التصحيح المطبعي ، ووضعت له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أعتنا المتقدمون ، وعلمائنا الأعلام الثقات ، لتكون دستوراً للطابع كلها ، ومرشداً للمصححين أجمع ، وعسى أن أفعل ، إن شاء الله ، بتوفيقه ، وهدايته وعونه .

### الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المستشرقين أن غنوا بوضع الفهارس المرشدة للقارئ أتم عناية ، في أغلب أحيانهم . وتفننوا في أنواعها ، مرتبة على حروف المعجم : فمن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن فهرس للأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ، ومن فهرس للسائل العلمية - : على اختلاف مناجي الكتب التي تعمل لها الفهارس ، واختلاف علومها<sup>(١)</sup> . وهذا عمل قيم جليل ، لا يدرك خطره وفائدته ، إلا من ابتلى بالعناء في البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه .

وقد تبهم في ذلك كثير من المصححين المحدثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

(١) ومن المستغرب النادر أن أجل الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو : صحيح البخاري ، وهو أشد الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته - : هذا الصحيح طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كهائنهم !!

اضطراب فيما يصنعون وتقلقل ، فمنهم من يتقن ، ومنهم من يمجز ، ومنهم من يوفق ، ومنهم من يفشل ، ومَرَدُّ ذلك إلى إسناد العمل لغير أهله أحياناً ، وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا - وفي مقدمتها مطبعة بولاق - فلم يُمنّ مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا في شيء منه ، مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك : [سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستنفلد] في سنتي ١٨٥٩ - ١٨٦٠ ومعهما فهرس مفصلة ، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥ (توافق سنة ١٨٧٨ م) بدون فهرس . وأنا أستبعد جداً أن لا تكون طبعة [وستنفلد] في يد مصححي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب !!

وصنع الفهارس على هذا النحو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح الكتب ، والمستشرقين الفضل الأول في تطبيقه على المطبوعات العربية ، أعانهم على ذلك وجود المطابع .

وكما اغترّ الناسُ بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترّوا بصناعتهم في الفهارس ، بل كانوا أشدّ بهم اغتراراً ، وأكثر لهم خنوعاً وخضوعاً ، ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن ما عندنا منها تقليد لهم واقتباسٌ منهم .

وأول من علمناه نقي هذه الأسطورة ، وأكذب هذا الوهم - : صديقنا الأخ العلامة الأستاذ « محمد أحمد النمرأوى » المدرس بكلية الطب المصرية ، في كتاب [مرشد المتعلم<sup>(١)</sup>] الذي ترجمه عن اللغة الانكليزية ، وألحق به فصلاً بقله في « كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) : « واهلك (١) طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

لاحظت في وصف هذه القواميس<sup>(١)</sup> أنها هجائية ، أي مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم : الألف فالباء فالتاء ، وهلم جرا ، في جميع حروف الكلمة ، على نسق المعاجم الإفرنجية . لكن المعاجم الإفرنجية في هذا تابعة غير متبوعة ، فهي في ذاتها متأخرة النشوء ، نشأت بعد عهد النهضة ، أي بعد القرن الخامس عشر ، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك ، كخطوة في تزيح نشوئها ، حتى إن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلا في القرن السابع عشر ، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف ، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تزلنا في استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة - : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جداً . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجاوز كبير ، ولاداعي له فيما نحن بصدده ، من أي الاثنين أسبق إلى الترتيب الهجائي : الشرق أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهر في القرن الخامس الهجري<sup>(٢)</sup> ، أو الحادي عشر الميلادي . ثم قال : « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر ، أي نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلمات انجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوروبا حين كانت اللاتينية لغة الأدب في أوروبا ، قبل أن يكون لأوروبا لغات أدبية . فالعرب هم أسبق الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي ، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يستقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج ، واختصت به القواميس الإفرنجية » .

(١) اقرأها دائماً : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [الفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ . ولكن سند كرفيأ يأتي معاجم عربية أقدم منه كثيراً .

فإذن : أولُ معجمٍ لَطِينِيٍّ<sup>(١)</sup> ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر الميلادي أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت في القرن السابع عشر أو بعده .

فالشرقُ شرقٌ ، والغربُ غربٌ : الشرقُ دأماً ابتكارٌ وإنشاءٌ ، والغربُ دائماً تقليدٌ ثم تنظيمٌ<sup>١١</sup> .

وإنما أعان العربُ على الظهور ، وعلى تثبيت قدمه في العلوم والصناعات ، وعلى امتلاك أعتة الدنيا - : أن نهضته - المقتبسة من الشرق - افترنتُ باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود ، والذين عرفوا البارود أولاً هم العربُ ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع في أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العربُ أيضاً مبادئ الميكانيكا ، ولو تأخرتْ كارتة هزيمتهم وتفرقهم قليلاً حتى يتهيأ لهم استكمالُ ما عرفوا أو بدؤوا في معرفته - : ما قامت للإفرنج قاعة ، ولكانت أوربة كلها بلاداً إسلامية ، أوفى حماية الإسلام .

ولكن هكذا قدّر فكان ، وربما دار الفلكُ دورته ، فوصل المسلمون من أسباب مجدم وعزم ما انقطع ، وهاهى البشائر تلوح في الآفاق ، لا يحجبها إلا غيايات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبت عليها نسائمُ الاسلام انشعبت ، ثم ثبب الأسد وثبته ، إن شاء الله .

ونعودُ إلى ابتكار العرب المعاجم والفهارس :

(١) هذا هو التعريب الصحيح القديم لكلمة « لاتيني » .

فأولُ مَنْ نلمه فكرٌ في ذلك : الخليلُ بن أحمد<sup>(١)</sup> ، إمامُ اللغة والعربية ، ومخترعُ العروض ، في أواسط القرن الثاني الهجري ، فإنه ألف [ كتاب العين ] في اللغة<sup>(٢)</sup> وفي أوله مانصه :

« هذا ما آله الخليلُ بن أحمد البصرى ، رحمة الله عليه ، من حروف ا ب ت ث مع ما تكلمتُ به ، فكان مدارُ كلام العرب وألفاظهم ، ولا يخرج منها عنه شيء . وقد أراد أن تعرف بها العربُ أشعارها وأمثالها ومحاطباتها ، وأن لا يشدَّ عنه شيء من ذلك . فاعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يتبدى بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معتلٌ . فلما فاتته الحرفُ الأولُ كره أن يتبدى بالثاني ، وهو الباء ، إلا بعد حجة واستقصاء النظر ، فدبّر ونظر إلى الحروف كلها ، وذاقها ، فصيّر أولاًها بالابتداء أدخل حرفٍ منها في الحلق . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أث ، أخ ، أع ، أُع . فوجد أنعين أدخل الحروف في الحلق ؛ فجعلها أولَ الكتاب ، ثم ما قُرب منها ، الأرفع فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا سُئلت عن كلمة وأردت أن تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة ، فمهما وجدت منها واحداً في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب . وقلبَ الخليلُ ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، ولد سنة ١٠٠ ومات سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أى في القرن الثامن الميلادي ، لأن سنة ١٧٥ هجرية توافق سنة ٧٩١ - ٧٩٢ ميلادية . وقد نقل علاء الدين البسنوى في [ محاضرة الأوائل ] ( ص ٦٩ ) عن السيوطي قال : « أول من وضع اللغة على الحروف الخليل بن أحمد » .

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرملي قد شرع في طبع ما وجدته منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين سنة ، قطيع بيعداد قطعة منه في ١٤٤ صفحة ، وهي عزيزة الوجود .



على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح ه ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط ت د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ي . »

هذا ما في صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراوية كتابه الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة المتقدمين في كتبهم في التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب - : فإن ذلك لا يتقص من دلالته شيئاً ، إنه يدل على أن الخليل أول من فكّر في التأليف على حروف المعجم ، ووضع اللغة عليها .

وقد حكى تلميذه الليث حكاية تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحق النديم [في الفهرست] <sup>(١)</sup> عن الكسروي (ص ٦٤ - ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨) وحكاها ياقوت أيضاً في [معجم الأدباء] عن الكسروي (٦ : ٢٢٧ طبعة مرجليوث سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة في الألفاظ ، وشئ من الخطأ والتحريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحت ما استطعت إصلاحه :

قال ابن النديم : « قال أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي <sup>(٢)</sup> : حدثني محمد بن منصور المعروف بالزاج <sup>(٣)</sup> المحدث ، قال : قال الليث بن المظفر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة في [معجم الأدباء] (٥ : ٤٢٧ - ٤٣٢) وكان موجوداً سنة ٢٩٨ وقال ابن أبي طاهر : « وكان الكسروي أدبياً ظريفاً حافظاً ، راوية شاعراً عالماً بكتاب [العين] خاصة » .

(٣) « زاج » بالزاي والجيم ، كما في القاموس وكتب الرجال ، وفي ياقوت « راج » بالمهمتين ، وهو خطأ مطبعي . ويظهر أن الكسروي أخطأ اسم شيخه فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة في [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ - ١٥١) و [التذهيب] (١ : ٨٢ - ٨٣) ومات الزاج هذا في يوم الخميس ١٠ ذي الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيار : كنت أصير <sup>(١)</sup> إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : لو أن إنساناً قصد وألف حروف ا ب ت ث على ما أمثله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب ، قهياً له أصل لا يخرج عنه شيء منه بته . قال : فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ قال : يؤلفه على التثاني والثلاثي والرابعي والخامسي ، وإنه ليس يُعرف للعرب كلامٌ أكثر منه . قال الليث : فجعلت أستفهمه ويصف لي ، ولا أقف على ما يصف . فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً ، ثم اعتلّ وججبت ، فما زلت مشفقاً عليه ، وخشيت أن يموت في غلته ، فيبطل ما كان يشرحه لي ، فرجعت من الحج وصرت <sup>(٢)</sup> إليه ، فإذا هو قد ألف الحروف كلها ، على ما في صدر هذا الكتاب ، فكان يملئ عليّ ما يحفظ ، وما شكّ فيه يقول لي : سأل عنه فإذا صحّ فأنبئته ، إلى أن علمت الكتاب <sup>(٣)</sup> ، قال علي بن مهدي : فأخذت

(١) في الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

(٢) في الفهرست « وسرت » بالسين ، وهو تصحيف .

(٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من هنا أن نحقق الخلاف في تأليف كتاب [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذي أراضه وأرجحه ، مما قرأت وفهمت : أن الخليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، وبني هيكله ، وملا أكثر اللوآء بفرداتها ، أو كثيراً منها ، إملاء على تلميذه الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ما صحّ عنده مما أذن له به الخليل . وقد وجدت عند كتابة هذا ما يشير إلى قوته وتأنيده ، فيما نقل ابن خلكان في ترجمة الخليل (١ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الاصمعيّ قال :

« وبعد ، فإن دولة الإسلام لم تخرج أبداً للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول - : من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض ، الذي لا عن حكيم أخذه ، ولا على مثلي تقدّمه احتذاه ، وإنما اخترعه من تمرّ له بالصفارين ، من وقع مطرقة على =

من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب ، وهي [ العين ] اقتبسها محمد بن منصور بن الليث بن المغيرة .

ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عنت وإرهاق ، لا يتقنه إلا من كان مثل الخليل ، ورأوا أن الالف كما تكون حرفاً معتلاً تكون همزة ، أى حرفاً غير معتل ، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة ، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بمد نفى الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [ المصباح المنير ] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كل باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [ الصحاح ] و [ القاموس ] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً ، فما كان ثانيه ب مقدم على ما كان ثانيه ت وهكذا .

= طُسْتُ ، ليس فيها حجة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما ، أو يفسران غير جوهرهما ، فلو كانت أيامه قديمة ، ورسومه بعيدة - : لشكك فيه بعض الأم ، لصنعت ما لم يصنعه أحد ، منذ خلق الله الدنيا ، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره ، [ ومن تأسيسه بناء كتاب العين ] ، الذي يحضر لثة أمم من الأم قاطبة ، ثم من إمداده سيويوه من علم النحو بما صنف منه كتابه ، الذي هو زينة لدولة الإسلام .

وإن شئت الإسهاب بعد هذا فافقرأ الفهرست لابن النديم ( ٦٣ - ٦٥ ) ومعجم الأدباء لياقوت ( ٤ : ١٨١ - ١٨٣ و ٦ : ١٩٧ - ١٩٨ و ٢٢٢ - ٢٢٧ ) ونية الوعاة للسيوطي ( ٢٤٣ - ٢٤٥ و ٣٨٣ ) ومفتاح السعادة لالشكري زاده ( ١ : ٩٤ - ٩٦ ) وكشف الظنون ( ٢ : ٢٨٩ - ٢٩١ طبعة الاستانة )

ومعاجم اللغة يعسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، وإنما يهمننا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع في وهم كثير من الناس أن جلها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفي كلام الأَخ الأستاذ الفراءى - الذي نقلنا آخراً ( ص ٤٥ ) - ما يوم القارئ أن كتاب [ المفردات ] للراغب الأصفهاني أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات ، وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ما وصل إلينا منه كتاب [ جهرة اللغة ] لابن دُرَيْد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات في رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع في حيدرآباد ، في ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع في سني ١٣٤٤ - ١٣٤٦ ، وقد قال في خطبته مانصه :

« فارتجلت الكتاب النسب إلى [ جهرة اللغة ] ، وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة ، التي هي أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليفه وإليها مآل أبينته . وبها معرفة متقاربة من متباينة ، ومقتاده من جامع ، ولم أجز في إنشاء هذا الكتاب إلى الإزراء بملائنا ، ولا الطعن في أسلافنا ، وأنى يكون ذلك ؟ وإنما على مثاهم تحتذى ، وبسبيلهم تقتدى ، وعلى ما أصلوا تبتنى . وألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي رضوان الله عليه [ كتاب العين ] فأتعب من تصدّى لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالنصف له بالغلب معترف ، والمعاد متكلف ، وكل من بعده تبع ، أقر بذلك أم جحد ، ولكنه رحمه الله ألف كتاباً مشكلاً ، لتقوب فهمه ، وذكا ، فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره . وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، والعجز لهم شامل ، إلا خصائص كدرارى النجوم ، في أطراف الأفق ، فسهلنا وعزّره ، ووطأنا شأره <sup>(١)</sup> . وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشار » : المكان الطليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعقب<sup>(١)</sup> ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علمُ العائِقِ بها كعلمِ الخاصّةِ ،  
وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة ، مُشْفِياً على المراد .

وكتابُ [ غريب القرآن ] لأبي بكر محمد بن عَزِيز<sup>(٢)</sup> السجستاني ، المتوفى  
سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر في سنة ١٣٢٥ ، وأوله بعد الحمد  
والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم ، ليقرب تناوله  
ويسهل حفظه على من أرواه » . وذكر الحافظ عبد الغنى الأزدي المصري المتوفى  
سنة ٤٠٩ في كتاب [ المؤلف والمختلف ] - : ابن عَزِيز هذا فقال : « صاحب  
كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساسُ والأصلُ للقهارس ، ثم  
اخترع علماء الإسلام - قياساً عليه - ترتيب الأعلام على حروف المعجم ، وأولُ  
من علمناه فعل ذلك الإمامُ أبو عبد الله البخاري<sup>(٣)</sup> في كتابه [ الجامع الصحيح ]  
قال : « بابُ تسمية مَنْ مُسمًى مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ ، في الجامع الذي وَضَعَهُ » .

(١) « أعقب » أى ألزق .

(٢) « عزير » بضم العين المهملة وفتح الزاي وآخره راء ، هذا هو الراجح ،  
وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاي . قال الذهبي في المشته ( ص  
٣٦٩ ) : « قال ابن ناصر وغيره : من قال بزايين صحف » وقال أبو البركات  
بن الأنباري في تذهة الألباء ( ص ٣٨٦ ) : « وسمعت شيخنا أبا منصور  
موهوب بن أحمد الجواليقي يحكي عن أبي زكرياء يحيى بن علي التبريزي  
أنه قال : رأيت خطأً أني بكر بن عزير ، عليه علامة الرءاء غير معجمة .  
وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنفه في خمس  
عشرة سنة ، وكان يقرؤه على أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه  
مواضع » . وانظر أيضاً فيفة الوعاة للسيوطي ( ص ٧٢ - ٧٣ ) .

(٣) توفي البخاري ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ ( ٢ سبتمبر سنة ٨٧٠ ) .

أبو عبد الله ، على حروف المعجم<sup>(١)</sup> » . فذكر أولاً النبي صلى الله عليه وسلم ،  
ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفي بعض روايات البخاري ذكرُ أبي بكر  
وعمر وعثمان وعليّ - وحدهم قبل سائر الصحابة . ولعله قد سبق البخاري غيره  
إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عنى علمه الآن .

ثم ألف العلماء ما لاحصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها  
ومراميها - : على حروف المعجم - وأولُ من عُنى بذلك فيما علمتُ - علمه  
الحديث ، فقد صنعوا ما لم يصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى ما لم يصل إليه أحدٌ ، ألقوا في  
تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفات ضخمة واسعة ، وصغيرة موجزة ، لم  
يطبع منها إلا التزير اليسير ، وهذا التزير في ذاته كثير خطير ، وعندى في  
مكتبتى من ذلك لمؤلف واحد ٣٢ مجلداً<sup>(٢)</sup> ، وهو الإمام الكبير الحافظ  
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري ، شيخ الإسلام وقاضى القضاة ، المتوفى  
ليلة السبت ٢٨ ذي الحجة سنة ٨٥٢ ( ٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية )  
وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتاب عرفته في رجال الحديث مرتب على الحروف - : [ كتابُ  
الضعفاء الصغير ] للبخاري الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند ، طبعة قديمة  
بدون تاريخ ، في ٣٤ صفحة ، ثم [ كتابُ الضعفاء والمتروكين ] للسلفي صاحب  
السنن<sup>(٣)</sup> ، وهو مطبوع مع كتاب البخاري أيضاً ، في ٢٢ صفحة ، ثم كتابُ .

(١) البخاري ( ٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح الباري  
طبعة بولاق ) .

(٢) بيانها : الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً ،  
لسان الليزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب  
مجلد واحد ، تعجيل النفعه مجلد واحد .

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات  
فلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضغفاء الحديث وعلل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عديّ الجرجاني ، التوفي في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ ( ٥ فبراير سنة ٩٧٦ م ) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبة على السنين والطبقات <sup>(١)</sup> ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لـ محمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ ( فبراير أو مارس سنة ٨٤٥ ) وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تاريخ البخاري الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن مراتب منها على السنين والطبقات أجلّ قعاً وأعلى فائدة للاستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحد وأحوالهم متقارنة متقاربة ، ومتتابعة متوالية ، فيعرف النظائر والأقران ، والشيوخ والتلاميذ ، فيستفيد صورة مجموعة غير مفرقة ، بخلاف مراتب على الحروف ، فقد يرغم هذا الترتيب المؤلف على أن يأتي رجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة العاشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون - رحمهم الله - إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وجدت ، وأرادوا التيسير على القراء والباحثين ، لأن الكتب المعاجم أسرع دلالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن - بل أكاد أوقن - أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة ،

(١) وضع ذلك بعض التأخرين أيضاً كالحافظ النهي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابيه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] .

بين أيدي أئمتنا المتقدمين ، لكثرة الكتب التي كتبت بها مئة ، ولو ضموا كتبهم في التراجم - كلها أو جلها - على الطبقات . ثم ألحقوا بها ما شاؤا من فهرس ، تسهيلاً للاستفيد والبحث .

وهذه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتباً على معنى الفهارس ، فإنك تجدهم يذكرون الراوي للترجم ، ويذكرون أين روايته من كتب السنة ، خصوصاً فيما صنع لتراجم الرواة في السجاسم الستة أو السبعة المعروفة <sup>(٢)</sup> ، وفيما ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها ، واسموا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوي المذكور فيها ، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر - مثلاً - الرموز التي اعتمدها الحافظ المزني مؤلف أصله ، وهو [تهذيب الكمال] <sup>(٣)</sup> ، وهي (ع) للكتب الستة ، و (د) لأصحاب السنن ، و (خ) للبخاري ، و (م) لمسلم ، و (ر) لأبي داود ، و (ت) للترمذي ، و (س) للنسائي ، و (ق) لابن ماجه ، و (خت) للبخاري في التعاليق ، و (بخ) له في الأدب المفرد ، و (ي) له في جزء رفع اليدين ، و (عخ) له في جزء خلق أفعال العباد ، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام ، و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه ، و (مد) لأبي داود في المراسيل ، و (قد) له في جزء القدر ، و (خد) له في النسخ والنسوخ ، و (ف) له في الفرد ،

(١) البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقد يلحق بها اللوط .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر في ١٢ مجلداً ، وهو اختصار إلى الثلث من [تهذيب الكمال] للمزني ، وهو الحافظ الأوحدي ، محدث الشام ، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلابي المزني - بكسر الليم والزاي ، نسبة إلى « المزة » وهي قرية بجوار دمشق - ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له في فضائل الأنصار ، و (ل) له في المسائل<sup>(١)</sup> ، (وكد) له في مسند مالك ، و (تم) للترمذي في الشئال ، و (سى) للنسائي في عمل اليوم والليلة ، و (كن) له في مسند مالك ، و (ص) له في خصائص علي<sup>(٢)</sup> ، و (عس) له في مسند علي ، و (فق) لابن ماجه في التفسير . ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموز الكتب التي له فيها رواية<sup>(٣)</sup> ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه ، وقد تبع في ذلك ماصنعه الحافظ المزني ، ولكنه اختصر منه وحذف ، فإن المزني يذكر في كتابه كل شيوخ الراوي وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحرمة رمز الكتب التي فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع الفهارس ، لأن الراوي قد يروي عن عشرين شيخاً مثلاً ، وروايته في كل الكتب الستة ، ولكنه يروي عن فلان في البخاري ، وعن فلان في مسلم ، وهكذا ، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه في أبي داود أو الترمذي

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبي داود صاحب السنن ، سليمان بن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والتوفي يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (فبراير سنة ٨٨٩ م) وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقه ، فكتب أبو داود السائل وأجوبتها ، وقد طبع في مصر بمطبعة النار سنة ١٣٥٣ بنفقة الأخ الشيخ إبراهيم بن حمد الصنيع التاجر بحجة . ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدنيا ، لأنها بخط أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت في حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صديقي الأستاذ الكبير العلامة الدكتور منصور فهمي بك مديردار الكتب المصرية ، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصورة إلى دار الكتب . ولا أعرف كتاباً مخطوطاً أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعي ، المحفوظ بدار الكتب ، بخط الربيع بن سليمان ، كتبه في حياة الشافعي ، أي قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ (يناير سنة ٨٢٠ م) .

- مثلاً - فيكون تحديد موضع الرواية في كل راوٍ شيئاً تقريباً لمعنى الفهارس ، يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة ، وروح سياقتها ، ودرس طرقها . ولذلك كثيراً ما أتمنى أن أوفق إلى ناشر يعينني على طبع [تهذيب الكمال] للمزني ، لأتأين فيه موضع رواية كل راوٍ في الكتب الستة وغيرها بأرقام الصحف ، ليكون الكتاب كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكون هذا تحقيقاً لمقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

ومما يؤيد أن هذه الكتب في الرجال إنما وضعت على معنى الفهارس ، وأنه لم ينعمهم من جعلها فهارس تامة إلا عدم وجود المطابع - : أنهم كثيراً ما يذكرون في ترجمة الراوي موضع حديثه في الكتاب الذي روى له ، إذا كان للراوي حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين في روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يدلون على بعضها إذا كان في الإسناد معنى يحتاج إلى تدقيق أو إيضاح .

ومثل ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر القدسي<sup>(١)</sup> ألف كتاب الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup> مرتباً على الحروف ، والتزم في كل راوٍ مقل أن يدل على موضع حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً في ترجمة « سعيد بن محمد » : « سمع ابن عباس عند البخاري ، والبراء عند مسلم . روى عنه مطرف بن طريف عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مقل عند مسلم في الفرائض » فهو في المقلين فهرس تام ، لا ينقصه إلا الدلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات . وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأول سنة ٥٠٧ ( ٣٠ )

أغسطس سنة ١١١٣ م .

(٢) طبع في حيدر آباد سنة ١٣٣٣ .

الراوى الكثير، لقائده، كما فى ترجمة «أحمد بن محمد بن حنبل الإمام» إذ يقول : «رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ بغير واسطة بينهما ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ التِّرْمِذِي عَنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي آخِرِ الْغَزَايَ ، فِي مُسْنَدِ بُرَيْدَةَ قَوْلُهُ : إِنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً . وَقَالَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ ثَنَا أَبِي ثَنَا ثُمَامَةُ ، الْحَدِيثُ ، ثُمَّ قَالَ عَقِيْبِهِ : وَزَادَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ . وَقَالَ فِي كِتَابِ الْكَلَامِ : قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَلَمْ يَقُلْ حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا ، وَهُوَ حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعُ ، الْحَدِيثُ . هَذَا فَهْرٌ مِنْ وَجْهِ ، وَلَا يَنْقُصُهُ أَيْضًا إِلَّا رَقْمُ الصَّفْحَةِ .

ثم لم يكتفِ علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفيه على الناس والتيسير لهم ، إذا ما أرادوا البحث عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر طريفاً من الفهارس ، سَمَّوْهُ «الأطراف» ، فيجمعُ أحدهم أحاديثَ الصحيحين - البخارى ومسلم - أو أحاديثَ السنن الأربعة - لأبى داود والترمذى والتسائى وابن ماجه - أو أحاديثَ كتبٍ غيرها ، أو يجمعُ أحاديثَ الكتب الستة ، ثم يُفَرِّدُ رواياتَ كلِّ صحابى وحده ، ويرتبُ أسماءَ الصحابة على حروف المعجم ، ويذكرُ أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ، أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ، وإذا تكرر الحديث بأسانيد متعددة أشار إليها كلها وبيّن مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [ أطراف الصحيحين ] للإمام الحافظ خَلَفَ بْنِ تَمْدُونِ الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠٩ ( سنة ١٠١٠ - ١٠١١ م ) . وكتاب [ أطراف الفرائد والأفراد ] للإمام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

الدمشى ، المتوفى سنة ٥٠٧ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتّب فيه كتاب [ الأفراد ] للدارقطنى على حروف المعجم ، وكتاب [ الأطراف ] للحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر الدمشقى المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ ( فبراير سنة ١١٧٦ م ) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتاب [ ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الأحاديث ] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ ( مارس سنة ١٧٣٠ م ) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز التام ، وقد جملهُ أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادرَ الوجود جداً ، وحين كنتُ ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج فى سنة ١٣٤٧ وجدتُ نسخةً جيدةً منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥ ، فاستعرتُها من صاحبها الصديق القاضى النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوى ، أحديار الأعيان والتجار من الهند بمكة ، على أمل أن أبذل وسعى فى السعى لطبعه ، وقد وفق الله لنشره الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كنتُ أرجو .

وكتب الأطراف كثيرة ، بعضها مخطوط بدار الكتب المصرية ، وبعضها فى مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلا [ ذخائر المواريث ] .

ثم لم يكتفِ العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطى<sup>(١)</sup> نوعاً آخر من الفهارس لكتب الحديث ، رتّب الأحاديث فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوى الكريم ، وعمل فى ذلك كتباً كثيرة ،

(١) توفى السيوطى ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ ( أكتوبر سنة

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم يطبع، و [الجامع الصغير]  
وقد طبع مراراً<sup>(١)</sup>.

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة في عصر السيوطي لَوَضَعَ عمله عملاً  
كاملاً، ولجعل هذه الكتب فهارس لكتب السنة على الطراز الحديث.

ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى التوفادي من  
علماء الاستانة، كتابين، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح  
مسلم]، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢، وطبعهما في الاستانة سنة ١٣١٣، رتب  
أحاديث كل واحد منهما على الحروف، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم،  
وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح التجاري] بالأبواب والكتب،  
وبأرقام الأجزاء والصفحات، لمن البخاري وشروحه لابن حجر والعيني  
والقسطلاني، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمن مسلم وشرحه النووي.

\*\*\*

وهذه أنارة من علم عَمَّا عمل علماء الاسلام في سبيل الفهارس،  
يوقن قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً، وأنهم بذلوا كل الجهد  
في هذا السبيل، فوصلوا، على ضوئها ما بأيديهم من الآلات، وأن  
الافرنج لم يصنعوا إلا أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلده في  
المطبوعات، مع شيء من التحوير والتنظيم، ثم راح ناس منّا، جهلوا  
آثار سلفهم الصالح، واستهوتهم أوربة يجبروتها وقوتها حتى عبدوها،  
وحتى كادوا أن يفقدوا مقومات الأمم، من دين ولغة، وعصبية.

(١) السيوطي هو أول من اجتمع هذا النوع، ولم يسبق إليه، كما نصّ على  
ذلك العلامة علاء الدين البسنوي، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة  
الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩٩٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة  
١٣٠٠).

ومجد، ليكونوا - زعموا - مجدّدين ومثقفين!! راح هؤلاء هجّيرهم  
ودينهم الإشادة بالمستشرقين، ولا تصحيح إلا ما صحح المستشرقون،  
ولا فهارس إلا ما صنع المستشرقون، ولا علم إلا ما قال المستشرقون،  
ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون!! الرأي الصحيح في فهم القرآن  
ما فهم المستشرقون، والحديث الثابت ما أثبت المستشرقون!! وقرّ  
في نفوسهم، وأشيروا في قلوبهم أن كل المستشرقين «خذام»،  
والقول ما قالت خذام!!

بأنه لقد تعبت أيتاماً طويلاً، في إقناع بعض إخواني بأن نسخة  
[الرسالة] للشافعي، القديعة المحفوظة بدار الكتب المصرية -  
مكتوبة كلها بخط الزبيدي بن سليمان صاحب الشافعي، وأنه كتبها في  
حياة مؤلفها، على كثرة ما جادلته بالدلائل الصحاح، والحجج القاطعة،  
حتى اقتنعوا أو كادوا، وهم ذوو نظر ناقب، وفكر سليم، وعلم  
ومعرفة، وليسوا من عبّاد الافرنج، وما كان بهم إلا أن القواعد التي  
زعم المستشرقون لتأريخ المخطوط العربية لا تستقيم مع ما ادّعى، وإلا  
أن المستشرق «موريتس» أرّخ هذه النسخة في مجموعة المخطوط  
العربية بأنها كتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من العسير الاقتناع بما  
يخالف ما وجد من القواعد ومآل رجل يقلده مثلاً وألوف من  
العلماء والباحثين<sup>(١)</sup>، وهكذا أثر التقليد - واستهواؤه للنهوس،

(١) سأفصل القول في شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله، في مقالتها، إذ  
أقوم بتحقيقها وطبعها عن نسخة الزبيدي، بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي  
رحمه الله.



عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ . وَقَدِيمًا قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ  
أَغْفَلَ مِنْهُمْ ، وَاللَّهُ يَنْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ <sup>(١)</sup> » .

### عمل في تصحيح الكتاب

ولقد اتبعتُ في تصحيح كتاب الترمذى هذا أصحَّ قواعد التصحيح  
وأدقَّها ، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحاً كاملاً ، على ما في الأصول التي وصفتُ  
من اضطراب واختلاف ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصحُّ أن تُسمَّى  
« أصلاً » بحقٍّ ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتة القراءة  
والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكنَّ مجموع الأصول التي في يدي  
يخرج منها نصٌّ أقرب إلى الصحة من أيِّ واحدٍ منها . ولم أكتب فيه حرفاً  
واحداً إلا عن ثبت ويقين ، وبعد بحث واطمئنان ، وذكرتُ كلَّ ما في هذه  
النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [ ] مع الإشارة في التعليق إلى مصدر  
الزيادة ، إلا أن تكون الزيادة خطأ صرفاً ، فإنِّي لأزيدُها في المتن ، ولكن  
أذكرها في التعليق ، مبيّناً وجه الخطأ فيها . وذكرتُ كلَّ ما في النسخ من  
اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، إنما أذكر في المتن ما أراه أصحَّ من  
غيره في نظري ، مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .

وقد فلتتُ هذا كله احتياطاً ، فقد يكون ما رأيته خطأ براه غيري صواباً ،  
وأكون أنا الخطيئ ، وقد يكون ما ظننته راجعاً مرجوحاً في الحقيقة ، وإنما  
احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط ، وبذلك ما في وسعي من جهل .

ولا أستثنى من النسخ شيئاً فيما فلتتُ إلا النسخة الرموز لها بحرف (هـ)

(١) عن كتاب [ الرسالة ] في الفقرة ( ١٣٦ ) .

فإنِّي لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أدر سحتها ، كما قلت آنفاً  
في وصفها .

وكان القارئ في هذه الطبعة من [ سنن الترمذى ] رأياً في جميع النسخ التي  
وصفتُ ، عن ثقة ويقين واطمئنان قسٍ ، إن شاء الله .

وقد جعلتُ للكتاب نوعين من الأرقام . من أوله إلى آخره : أحدها  
لأبواب الكتاب ، ليكون حصراً صحيحاً لها ، ولتستعمل به في أنواع من  
الفهارس ، والآخَرُ للأحاديث ، ليكون حصراً لها أيضاً ، ولتكون أكثرُ  
الفهارس عليه ، فإنِّي أرى أن عددَ الأحاديث بالأرقام المناسبة في طبع كتب السنة  
واجب ، لتكون فهارسها منظمة متقنة ، ولتلا تختلف الفهارس باختلاف  
الطبعات ، ولتكون الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسها أيضاً على الكتّابين  
والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث : أن يشيروا إليه برقمه ، وفوائد أخرى  
يذكرها القارئ والباحث .

أما الفهارس فإنِّي لم أضع مع هذا الجزء الأول إلا فهرس الأبواب التي فيه ،  
وشيثاً يسيراً عن بعض أبحاثي في الشرح ، تخييرتها من الأبحاث التي لي فيها رأيٌ  
خاصٌّ ، أو تحقيق لم أجده غيري صنعه فيما قرأتُ . وكذلك سأفعل إن شاء الله  
في سائر الأجزاء ، ثم أضع الفهارس العامة المفصلة جملةً واحدة في آخر الكتاب ،  
إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم  
أحاديث في الكتاب <sup>(١)</sup> ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفي الباب » ،  
 وآخر لرجال الإسناد الذين تكلم عليهم الترمذى أو تكلمت عنهم في الشرح ،  
من جهة التوثيق والتضعيف <sup>(٢)</sup> ، وسأفكر في أنواعٍ آخر من الفهارس عند أوانها  
إن شاء الله ، ولست أعدُّ بشيء من ذلك الآن ، فكلُّ شيء في أوانه .

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذى ، ويستفاد

منه أيضاً معرفة عدد ما لكل صحابي من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ،  
ومثالا يحتذى في التصحيح والتنقيح ، وأصلاً موثقاً به حجة ، وليعلم  
الناس أننا نثقن هذه الصناعة ، من تصحيح وفهارس ونحوهما - :  
أكثر مما يتقنها كل المستشرقين ، ولا أستثنى . وما أبغى بهذا  
نغراً ، ولا أقوله غروراً بالنفس ، وإنما أقول ما أراه حقاً ، لى أو على ،  
وقد صححت قبل هذا الكتاب كتباً ، منها كتابان كادا أن يتلغا من  
الإتقان الغاية ، فى نظرى ورأى على الأقل ، وفى نظر كثير من  
إخوانى من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [ الخراج ] تأليف يحيى بن آدم القرشى ،  
المتوفى سنة ٢٠٣ ، وقد كان أول ما نشر ، بطبعة بريلى فى مدينة ليدن ،  
نشره المستشرق العلامة الدكتور « ت . و . جوينبول » سنة ١٨٩٦ م  
( ١٣١٤ هـ ) ثم رغبت المطبعة السلفية فى إعادة نشره فى سنة ١٣٤٧ ،  
فعهد إلى الصديقان الأخوان ، السيد عبد الدين الخطيب حفظه الله ،  
والسيد عبد الفتاح قتلان رحمه الله - : بتحقيقه وتصحيحه ، ولم يكن  
معى من الأصول منه إلا النسخة المطبوعة فى ليدن ، فصححته ،  
وحققت كل كلمة منه ، وكتبت عليه حواشى نفيسة مختصرة ،  
وهاهوى أيدى الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارن بينه وبين طبعة  
أوربة ، ثم ليحكم بما يرى ، وقد ألحقت به فهارس متقنة دقيقة :  
للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لشيوخ يحيى بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأماكن ، ولم تكن هذه الفهارس كلها فى الطبعة الأولى ، بل كان  
فيها بعضها غير صحيح ولا مستوفى .

ثانيهما : كتاب [ لباب الآداب ] تأليف « الأمير أسامة بن مُنقذ »  
المولود سنة ٤٨٨ ، والمتوفى سنة ٥٨٤ ، نشره صديقى القاضى الأديب  
لويس سركيس . فى سنة ١٣٥٤ ، ولم يكن يبدى منه إلا صورة شمسية  
عن نسخة كتبت فى حياة المؤلف ، فى ( صفر سنة ٥٧٩ ) وأهداها  
لابنه « الأمير مُرهف بن أسامة » وعليها وثيقة الإهداء بخط  
الأمير مرهف ، ثم وجدت بدار الكتب المصرية نسخة أخرى فى أثناء  
طبع الكتاب ، وهى نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة . وقد ألحقت  
به من الفهارس فهرس الأبواب ، وآخر للأعلام ، وآخر لأيام العرب ،  
 وآخر للأماكن ، وآخر للقوافى ، ولست أقول فى مدحه إلا أن  
أحيل القارئ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحث أرى واجباً على - لمناسبة الكلام  
فى الفهارس - أن أؤثّر برجل نابغة مدهش ، مجهول منمور فى هذا  
البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى على بيومى . هذا الرجل قد نبغ فى  
فن الفهارس وصناعتها نبوغاً عجيباً ، وأنا أشهد له - شهادة خالصة لله -  
أنه قد فاق فى هذا كل من علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجل  
لو كان فى بلد لم يُتكل بتقديس الأجانب ، وعلم الأجانب ،

وعمل الأجانب ، ولغة الأجانب - : لكان له شأنٌ أيُّ شأنٍ ، ولمهد إليه بوضع القهارس لدور الكتب ، ولما فيها من علومٍ ومعارف ، وتراجمٍ وتواريخ . ولو كان لي شيءٌ من السلطان لعرفتُ كيف أظهر علمه ونبوغه ، ولعرفتُ كيف أنظم عمله ، وكيف أوجه التوجيه الصحيح ، ولكن . . . .

### طريقتي في الشرح

كتاب الترمذي يمتاز بأمر ثلاثة ، لا يجدها في شيء من كتب السنة الأصول ، الستة أو غيرها :

أولها : أنه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين روي عنهم أحاديث فيه ، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر ، أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أصعب ما في الكتاب على من يريد شرحه ، وخاصة في هذه العصور ، وقد عديمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السالفة . فمن حاول استيفاء هذا ، وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذي أعجزه ، وفاته شيء كثير<sup>(١)</sup> . وقد حاول الشيخ الباركفوري رحمه الله ذلك في شرحه ، فلم يتمكن تخريج كل الأحاديث . وقد فكرت في أن أتبعه فيما صنع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصاً ، ووجدتني

(١) رأيت في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتاباً سماه « الباب : في شرح قول الترمذي وفي الباب » ولم أره ، ولا أعلمه موجوداً في مكتبة من المكتبات . ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

سأنسب أحاديث إلى كتب لم أرها فيها بنفسى ، وسأكون فيها مقلداً غيري ، فأبئت<sup>(٢)</sup> .



ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية ، وكثيراً ما يشير إلى دلائلهم ، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسئلة . وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ، تمييز الصحيح من الضعيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .

وقد بدا لي أول الأمر أن أوفي القول في ذلك ، ثم أحجبت ، إذ لو هلت طال الكتاب جدّاً ، ولخرج عن كل تقدير قدرناه له في طبعه ، ولم أجد من الوقت ما يوسع القيام به على الوجه الذي أريد ، فاقصرت على مسائل قليلة ، من دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلفت فيه أنظار العلماء ، ودق وجه الصواب فيه ، وجعلتها كالمثال لما لم أذكر ، يتهذبه العالم والعلم ، والقيد والمستفيد .

وعلى النهج القويم سار عليه أئمتنا من أهل الحديث سرت ، فيما عرضت له من مسائل الخلاف : لاجبة إلا فيما قال الله أو قال رسوله ، وكلُّ أحد يؤخذ من قوله ويُرَدُّ إلا رسول الله ، ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم<sup>(٣)</sup> ) . ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر

(١) والشيخ الباركفوري رحمه الله إنما خرج ما خرج من الأحاديث مقلداً غيره أيضاً من أصحاب الكتب الجامع والمخرجات ، كالمنتقى للجد بن تيمية ، وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ، ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلاً أو لضرورة .

(٢) سورة الأحزاب (٣٦) .

بينهم، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا<sup>(١)</sup>.  
لَا تَقْلُدْ دِينَنَا الرِّجَالُ، وَلَا تَفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَا تَجْمَعُ  
مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ، وَلَا تَقُولُ: مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟ [لَأَنَّ قَوْلَ  
مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟ فِيمَا فَرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ -: لَا يَتَدَوُّ أَنْ يَكُونَ  
جَهْلًا تَمَنَّى قَالَهُ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ  
بِاتِّبَاعِهِ<sup>(٢)</sup>].

فَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ بِاتِّبَاعِ نَبِيِّهِ، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ وَالرِّضَا بِحُكْمِهِ شَرْطًا فِي  
صِحَّةِ الْإِيمَانِ بِهِ، فَاجَاءَ مِنْ سُنَّتِهِ فِيمَا فِيهِ نَصٌّ كِتَابِيٌّ فَهُوَ بَيَانُ الْكِتَابِ،  
بَيَانُ لِمَا لَهُ وَخَاصُّهُ، وَنَاسِخُهُ وَمَنْسُوخُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. [وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ  
فِيمَا لَيْسَ اللَّهُ فِيهِ حُكْمٌ -: فَجَعَلَ اللَّهُ سُنَّتَهُ. وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ فِي  
قَوْلِهِ: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>) وَقد سَنَّ  
رَسُولُ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَسَنَّ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ بَعِينُهُ نَصٌّ كِتَابِيٌّ.  
وَكُلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ، وَفِي  
الْعُنُودِ<sup>(٤)</sup> عَنْ اتِّبَاعِهَا مَعْصِيَتُهُ الَّتِي لَمْ يَمْدُرْ بِهَا خَلْقًا، وَلَمْ يَحْمِلْ لَهُ مِنْ  
اتِّبَاعِ سُنَّتِ رَسُولِ اللَّهِ تَخَرُّجًا، إِلَّا مَا وَصَفْتُ، وَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ.

أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ<sup>(١)</sup> مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ  
عَبِيدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا أَفِيئُ  
أَحَدَكُمْ مُشْكِكًا عَلَى أَرْبِكَتِهِ بِأَتِيَةِ الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ  
أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ -: فَيَقُولُ لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتِّبَعْنَاهُ<sup>(٢)</sup>» [وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ أَيْضًا: لَقِيََا وَصَفْتُ مِنْ فَرْضِ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَمْرِ  
رَسُولِ اللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّمَا قِيلَتْ عَنْ اللَّهِ، فَفِي اتِّبَاعِهَا  
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَبَعُهَا، وَلَا يَجِدُ خَيْرًا أَلْزَمَهُ اللَّهُ خَلْقَهُ نَصًّا يَتَّبَعُ: إِلَّا كِتَابَهُ  
ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيِّهِ، فَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ كَمَا وَصَفْتُ، لَا شَيْءَ لَهَا مِنْ قَوْلِ  
خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ -: لَمْ يَحْزُنْ أَنْ يَنْسَخَهَا إِلَّا مِثْلُهَا، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ  
سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحْمِلْ لَأَدْبِي بَعْدَهُ مَا جَعَلَ لَهُ، بَلْ فَرَضَ  
عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ، فَأَلْزَمَهُمْ أَمْرَهُ، فَانْخَلَقُوا كُلُّهُمْ لَهُ تَبَعٌ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ  
أَنْ يَخَالَفَ مَا فَرَضَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ  
لَمْ يَكُنْ لَهُ خِلَافُهَا، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامُ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا<sup>(٣)</sup>].

فَلَا عِذْرَ لِأَحَدٍ يَعْلَمُ حَدِيثًا صَحِيحًا أَنْ يَخَالَفَهُ، لَا تَقْلِيدًا  
وَلَا اجْتِهَادًا، وَلَا اسْتِحْسَانًا وَلَا اسْتِنْبَاطًا، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ - وَهُوَ

(١) هَكَذَا فِي أَوَّلِ الرَّبْعِ مِنَ [الرَّسَالَةِ]، وَهُوَ صَحِيحٌ عَرَبِيٌّ، كَمَا أَوْضَحْنَاهُ  
فِي شَرْحِنَا عَلَيْهَا.

(٢) مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي [الرَّسَالَةِ] رَقْمُ (٢٩٤ - ٢٩٥) وَهَذَا الْحَدِيثُ  
الَّذِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٣) [الرَّسَالَةُ] رَقْمُ (٣٢٦).

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ (٦٥).

(٢) مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي [الرَّسَالَةِ] رَقْمُ (٥٨٥).

(٣) سُورَةُ الثَّوْرِيِّ (٥٢ - ٥٣).

(٤) الْعُنُودُ - بِضَمِّ الْعَيْنِ الِهْمْلَةُ - : الْعَتَوُ وَالطُّغْيَانُ، أَوِ اللَّيْلُ وَالْإِنْخِرَافُ،  
وَفَعْلُهُ مِنْ أَبْوَابٍ: «نَصَرُوهُمْ وَكَرَّمُوا» وَأَمَّا الْعُنُودُ فَانْهَافٌ مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ.

ناصر الحديث حقاً - [ لا يجوز لأحدٍ علّمة من المسلمين - عندي - أن يتركه إلا ناسياً أو ساهياً<sup>(١)</sup> ] . وكما قال أيضاً : [ وأما أن تخالف حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه - : فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله . وليس ذلك لأحدٍ ، ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قولٌ يخالفها ، لا أنه عمّد خلافها ، وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل<sup>(٢)</sup> ] .

✽

ثالثاً : أنه - أعني الترمذى - يُشفي كل العناية في كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيقٌ عمليٌ لقواعد علوم الحديث ، خصوصاً علم الملل ، وصار أفجع كتاب للعالم والمتعلم ، والمستفيد والباحث ، في علوم الحديث .

ولقد عُنيْتُ بهذا الأمر كما عني ، ورأيتُ أن أجلَّ خدمةً لهذا الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها في أذهان القارئ ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسهيلاً للباحثين ، وليكون ذلك حافزاً لطلاب الحديث على أن يفحصوا في أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التي بها يفقهون كتاب الله حقَّ فقهه ، ويؤدّون أمانة الله حقَّ أدائها ، حتى يسمّوا بذلك إلى الذروة العليا في العلم

(١) كتاب [ اختلاف مالك والشافعي ] تأليف الشافعي ، وهو ملحق بكتاب

[ الأم ] ( ج ٧ ص ١٨٦ ) .

(٢) [ الرسالة ] رقم ( ٥٩٨ - ٥٩٩ ) .

والعمل ، في الدين والدنيا ، [ فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصّاً واستدلالاً ، ووفقته الله للقول والعمل بما علّم منه : فاز بالفضيلة في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرّيب ، وتوّزت في قلبه الحكمة ، واستوجب في الدين موضع الإمامة<sup>(٣)</sup> ] .

وليعلم من يريد أن يعلم : من رجلٍ أسنّ للمصيبة المذهبية قيادته ، حتى ملكت عليه رأيه ، وغلبته على أمره ، فحادث به عن طريق الهدى : أو من رجلٍ قرأ شيئاً من العلم فداخله الغرور ، إذ أعجبته نفسه ، فتجاوزها حدّها ، وظنّ أن عقله هو العقل الكامل ، وأنه « الحكم التّرضي حكومته » فذهب يلعب بأحاديث النبي ، يُصحح منها ما وافق هواه وإن كان مكذوباً موضوعاً ، ويكذب ما لم يعجبه وإن كان الثابت الصحيح : أو من رجلٍ استولى المبشرون على عقله وقلبه ، فلا يرى إلا بأعينهم ، ولا يسمع إلا بأذانهم ، ولا يهتدي إلا بهديهم ، ولا ينظر إلا على ضوء نارهم يحصبها نوراً ، ثم هو قد سمّاه أبواه باسم إسلامي ، وقد عدّه من المسلمين - أو عليهم - في دفاتر المواليد وفي سجلات الإحصاء ، فيأبى إلا أن يدافع عن هذا الإسلام الذي ألبسه جنسيّة ولم يمتدده ديناً ، قراء يتأول القرآن ليخضمه لما تعلم من استأذيه ، ولا يرضى من الأحاديث حديثاً يخالف آراءهم وقواعدهم ، يتخفى أن تكون حجّتهم على الإسلام قائّة !! إذ هو

(١) [ الرسالة ] رقم ( ٤٦ ) .

لا يفقه منه شيئاً : أو من رجلٍ مثل سابقه ، إلا أنه أراح نفسه ، فاعتق ما نقشوه في روحه من دين وعقيدة ، ثم هو يأبى أن يعرف الإسلام ديناً أو يعترف به ، إلا في بعض شأنه ، في التسمي بأسماء المسلمين ، وفي شيء من الأنكحة والموارث ودفن الموتي : أو من رجلٍ مسلمٍ عُلِمَ في مدارسٍ منسوبةٍ للمسلمين ، فعرف من أنواع العلوم كثيراً ، ولكنه لم يعرف من دينه إلا نزراً أو قشوراً ، ثم خدعته مدينة الإفرنج وعلومهم عن نفسه ، فظنهم بلغوا في المدنية الكمال والفضل ، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة ، ثم استخفَّ الغرور ، فزعم لنفسه أنه أحرَفُ بهذا الدين وأعلمُ ، من علمائه وحفظته وخلصائه ، فذهب يضربُ في الدين عيناً وشمالاً ، يرجو أن ينقذه من جهود رجال الدين !! وأن يُصَفِّيَهُ من أوهام رجال الدين !! : أو من رجلٍ كشف عن دخيلة نفسه ، وأعلن إلحاده في هذا الدين وعداوته ، ممن قال فيهم القائلُ : « كفروا بالله تقليداً » : أو من رجلٍ ممن ابتليت بهم الأمة المصرية في هذا العصر ، ممن يستمهم أخونا النابغة الأديب الكبيرُ كامل كيلاني « المجددونات »<sup>(١)</sup> ... أو من رجلٍ ... أو من رجلٍ ...

(١) هكنا - والله - سمعنا هذا الاسم العجيب ، ونحن سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع محث سالم !! فأقسم له سأله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

ليعلموا هؤلاء كلهم ، وليعلم من شاء من غيرهم : أن المحدثين كانوا محدثين مُلْهِمِينَ ، تحقيقاً لمعجزة سيد المرسلين ، حين استنبطوا هذه القواعد المحكمة لنقد رواية الحديث ، ومعرفة الصحاح من الزيف ، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين ، وأنهم كانوا جادين على هدى وعلى صراطٍ مستقيم ، فكانت تلك القواعد التي ارتضوها للتوثق من صحة الأخبار أحكم القواعد وأدقها ، ولو ذهب الباحثُ المثبتُ يطبقها في كل مسألة لا إثبات لها إلا صحة النقل فقط - : لآتته ثمرتها الناجحة ، ووضعت يده على الخبر اليقين . وعلى ضوء هذه القواعد سار علماءنا المتقدمون في إثبات مفردات اللغة وشواهداها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة ، ولن نجد من ذلك شيئاً ضحيفاً أو باطلاً إلا ما أبطلته قواعد المحدثين ، وإلا فيما لم يزل الضاية بتطبيقها عليه<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر فيما يتصل بهذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ١ ص ٢٧٣ وما بعدها من كتاب « تاريخ آداب العرب » لأمام الكتاب في هذا العصر وحجة العرب ، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه.



أما بعد :

قد حدثت أمورٌ لا خيارَ لي فيها ، أرغمتني على المدول عن إتمام هذا الشرح الآن ، اكتماء بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غير متقيد بالشرح والتحقيق والتخريج . وأسأل الله العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

وكتب

أبو إسحاق

الحمد لله رب العالمين

عن كورى القبة بمصر

في يوم الثلاثاء { ١٣ جادى الثانية سنة ١٣٥٧  
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

## ترجمة الترمذى

بسم

الحمد لله رب العالمين



## مصادر ترجمة الترمذی

- ١ — تهذيب الكمال للحافظ المزي . مخطوط بدار الكتب
- ٢ — تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٣٨٧ : ٩ - ٣٨٩
- ٣ — ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ١١٧ : ٣
- ٤ — تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي ١٨٨ - ١٨٧ : ٢
- ٥ — الأنساب للسمعاني ورقة ٩٥ ، ١٠٦
- ٦ — وفيات الأعيان لابن خلكان ٦١٣ - ٦١٢ : ١
- ٧ — نكت المميان للصالح الصفدي ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- ٨ — معجم البلدان لياقوت ٣٠٧ : ٢ - ٣٨٣
- ٩ — الكامل لابن الأثير ١٦٤ : ٧ - ١٦٥
- ١٠ — النجوم الزاهرة لابن تغري بردی ٨٢ - ٨١ : ٣
- ١١ — مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ١١ : ٢
- ١٢ — شذرات الذهب لابن العماد ١٧٤ : ٢ - ١٧٥
- ١٣ — شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للحافظ أبي الفضل المقدسي مخطوط
- ١٤ — شروط الأئمة الخمسة للحازمي جزء صغير مطبوع
- ١٥ — كشف الظنون ٣٧٥ : ١
- ١٦ — القهرست لابن النديم ص ٣٢٥
- ١٧ — شرح ملا على القاري على الشئائل ٨ - ٧ : ١
- ١٨ — شرح محمد بن قاسم جشوس على الشئائل ٤ : ١
- ١٩ — عارضة الأخوذى للقاضي أبي بكر العربي ٦ - ٥ : ١

## ترجمة الترمذی

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة<sup>(١)</sup> بن موسى بن الضعَّان السُّلَمي<sup>(٢)</sup> البُغَي التَّرمذی الصَّرير .  
هكذا ذكر نسبه في أكثر الروايات ، وهو الذي اعتمدته الأئمة العلماء ، وحُكي في نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن شدَّاد<sup>(٣)</sup> » و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن<sup>(٤)</sup> » .  
ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد من نصَّ على ذلك صريحاً إلا ما كتبه العلامة الشيخ محمد عابد السندی بخطه على نسخته من كتاب الترمذی ، التي وصفنا آفاً<sup>(٥)</sup> ، ولعله نقل ذلك استنباطاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب آخر لم يصل إلينا ، وقد صرح بذلك أيضاً جشوس في شرحه على الشئائل ، وشأنه شأن سابقه . وقد ذكر الحافظ الذهبي في [ ميزان الاعتدال ] أنه مات سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملا على القاري في شرح [ الشئائل ] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » . وقال الصلاح الصفدي في [ نكت المميان ] : « ولد سنة بضع ومائتين » فاقه أعلم بصحة ذلك .

- (١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .
- (٢) السلمي : بضم السين المهملة وفتح اللام .
- (٣) الأنساب للسمعاني ، ورقة ( ٩٥ ) وورقة ( ١٠٦ ) .
- (٤) تهذيب الكمال للمزي .
- (٥) ص ( ١٣ - ١٤ ) من هذه اللقمة .

وقد قيل إنه ولد أكمة<sup>(١)</sup> ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ، مما سيأتى إن شاء الله .

ولا نعرف أبين ولد ، أفي قرية « بوع » أم في بلدة « ترمذ » ؟ قد قال السمعاني في تحليل نسبه إلى « بوع » : « إمّا أنه كان من هذه القرية ، أو سكن هذه القرية إلى أن مات<sup>(٢)</sup> » . ونقل ملا على القارى عن الترمذى أنه قال : « كان جدّى مروزيّاً في أيام ليث بن سيار ، ثم انتقل منه إلى ترمذ<sup>(٣)</sup> » .

و « بوع » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها عين معجمة ، قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذ يبعد أن يكون من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة .

و « ترمذ » اختلف في ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة كسر التاء والهم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إئد » كما ضبطها صاحب القاموس . قال السمعاني في الأنساب ( ورقة ١٠٥ ) : « والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المتقوطة بتقطتين من فوق ، وبعضهم يقول بكسرها ، والمتداول على لسان تلك البلدة ، وكنت أفتّ بها اثني عشر يوماً : فتح التاء [ وكسر الهم<sup>(٤)</sup> ] ، والذي كنا نعرفه قديماً فيه

(١) نقل ذلك الحافظ للزى في التهذيب وابن السامد في الشنرات وغيرها .

(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

(٣) شرح الشمايل ( ١ : ٨ ) .

(٤) الزيادة لم تذكر في نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من النسخ ، وقد أثبتتها ابن خلكان ( ١ : ٥٧٩ ) وياقوت في معجم البلدان ( ٢ : ٣٨٢ ) والفيروزبلاذى في القاموس في مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعاني .

كسر التاء والهم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون<sup>(١)</sup> وأما في كسر التاء والهم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه . وقال الحافظ في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمز بالكسر هو المشهور على الألسنة ، حتى يكون كالتواتر<sup>(٢)</sup> » .

وهذه البلدة « ترمذ » قال السمعاني : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيجون<sup>(٣)</sup> » . وقال ابن خلكان : « ساءت أحوالها : هل هي في ناحية خوارزم ، أم في ناحية ما وراء النهر ؟ فقال : بل هي في حساب ما وراء النهر من ذلك الجانب<sup>(٤)</sup> » . وقال ياقوت : « مدينة مشهورة من أمهات المدن ، رابكة على نهر جيحون من جانبه الشرقى ، متصلة العمل بالصغانيان<sup>(٥)</sup> ، ولها قنطرة<sup>(٦)</sup> ورَبَصٌ ، يحيط بها سور ، وأسواقها مفروشة بالآجر ، ولهم شربٌ يجري من الصغانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قراهم » .

(١) في القاموس : « تنيق في مطعمه وملبسه : تجود وبالع كتنوق » والكلمة

كتبت خطأ في الأنساب « الفتون » وفي معجم البلدان « للتأقون » والصواب ما هنا نقلاً عن ابن خلكان .

(٢) ( ٢ : ١٨٨ ) .

(٣) ورقة ( ١٠٥ ) .

(٤) وفيات الأعيان ( ١ : ٥٧٩ ) .

(٥) قال ياقوت في المعجم : « صغانيان : بالفتح وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يدلون الصاد جيماً ، فيقولون : صغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبوا إليها على لفظين : صغاني ، وصاغاني » .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والماء والدال ، وقال ياقوت في المعجم : « بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاى ، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة ، وهي لمة كأنها لأهل خوارسان وما وراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز - يعنى كضبط القاموس - وهو =

## شيوخه وتلاميذه

أدرك الترمذى كثيراً من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أثارها أو كانت له اليد الطولى في إحيائها وبثها - : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي الملقبُ بناصر الحديث ، <sup>(١)</sup> إذ عَلم الناس عامة ، وأهل العراق ثم مصر خاصة ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحدد أصول ذلك وحررها ، وأقام الحجّة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وأنفعهم ، وعن ذلك ترى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبهوا في الطبقة التالية لعصر الشافعي مباشرة ، وإن لم يدركوه رؤيةً وسماعاً . تقدم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصريه ومناظريه وكبار تلاميذه ، وهناك بياناً عن توارخ مولد كلٍ منهم ووفاته ، لتظهر المقارنة بينهم واضحة :

البخارى محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد في شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين : ولد في سنة ٢٠٤ ، ومات في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ .

الترمذى محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد في سنة ٢٠٩ ، ومات في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ .

= تعريب كهنلر ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : ذر : قلعة ، ثم كثر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة .  
(١) ولد الشافعي سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : ولد سنة ٢٠٠ ، ومات في ١٦ شوال سنة ٢٧٥ .

النسائي أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢٠٠ ، ومات في ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة ٢٠٠ ، ومات في ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ .

وقد رَوَى هؤلاء الأئمة الستة عن شيوخ كثيرين . تميز بعضهم بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضهم مع غيره في الرواية عن آخرين ، واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ فقط ، وهم :

محمد بن بشار بن دار : ولد سنة ١٦٧ ، ومات سنة ٢٥٢ .

محمد بن المثنى أبو موسى : « » ١٦٧ « » ٢٥٢ .

زياد بن يحيى الحناني : مات سنة ٢٥٤ .

عباس بن عبد العظيم العنبري : « » ٢٤٦ .

أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي : « » ٢٥٧ .

أبو حفص عمرو بن علي الفلاس : ولد بعد سنة ١٦٠ ومات سنة ٢٤٩ .

يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ولد سنة ١٦٦ « » ٢٥٢ .

محمد بن معمر القيسي البصري : مات سنة ٢٥٦ .

نصر بن علي الجهضمي : « » ٢٥٠ <sup>(١)</sup> .

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته في [مجموعة فوائد حديثة] مخطوطة قديمة بخط أحد تلاميذ الحافظ أبي العالى محمد بن رافع السلمي - بتبديد اللام - (المولود في ذي القعدة سنة ٧٠٤ والتوفي في ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤) وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنها تشبه خطه شها قويا ، وهي في مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد بن محمد بن باشار رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذى شيوفاً أقدم من هؤلاء ، وسمع منهم وروى عنهم في كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن معاوية الجعفي : مات سنة ٢٤٣ وقد جاوز المائة .

علي بن حنبل المروزي : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سويد بن نصر بن سويد المروزي : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة

قتيبة بن سعيد الثقفي أبو رجاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠

أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني : ولد سنة ١٥٠ » ٢٤٢

محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب : مات سنة ٢٤٤

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤

إسماعيل بن موسى الفزاري الشدي : مات سنة ٢٤٥

وغير هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخاري . والترمذى الذي البخاري وخرجه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وثقه فيه وركن بين يديه ، وسأله واستفاد منه ، وناظره فواقه وخالفه ، كمادة هؤلاء العلماء ، في اتباع الحق حيث كان ، وفي إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى في الحديث ( رقم ١٧ ) من هذا الكتاب ، إذ يرى الترمذى اختلاف الرواة في حديث ، فيسأل عنه

= المجموعة بخطي في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ ، وفي ضمنها جزء صغير في شروط أصحاب الكتب الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر القدسي ، وهو أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التي هنا سبق أن نشرتها في المجلة السلفية في العدد الأول منها ، الذي صدر في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٥ ( فبراير سنة ١٩١٧ ) . وفي هذه الفائدة هناك أيضاً شيخ عاشر ، وهو إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وذكر كاتبها أن في رواية البخاري عنه نزاعاً ، ولم أذكره هنا ، لأنني لم أجد أي دليل يدل على أن البخاري روى عنه .

الحافظ الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخاري : أي الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجح واحداً منها شيئاً ، ثم يرى البخاري يختار إحدى الروايات ويضعها في كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لا يرضى الترمذى أن يقلد شيعة البخاري فيما رآه أشبه ، فيرجح هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما في التهذيب ، ولكني لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيد الحديث وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ( المولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١ <sup>(١)</sup> ) ، وترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في [ تاريخ بغداد ] .

والرواة عن أبي عيسى الترمذى كثيرون ، ذكر بعضهم في تذكرة الحفاظ وفي التهذيب ، وأهمهم عندنا ذكر المحبوبي راوي كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن الصاد في شذرات الذهب ( ٢ : ٣٧٣ ) فقال : « أبو العباس المحبوبي محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ، حدث مرو ، وشيخنا وزعيمها ، توفي في رمضان [ سنة ٣٤٦ ] وله سبع وتسعون سنة ، روى جامع الترمذى عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب النظر بن شمائل وأمثاله » . ووصفه السمعاني في الأنساب ( ورقة ٥١١ ) بأنه « شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخاري أن يشهد لتلميذه الترمذى شهادة قيمة فسمع منه حديثاً واحداً ، كمادة كبار الشيوخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

(١) ذكرت فيما مضى في ( ص ٧ ) من هذه المقدمة ما يفهم منه أن الترمذى لقي الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

## قول العلماء فيه وفي كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر القدسي<sup>(١)</sup> : « أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولاً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعيد<sup>(٢)</sup> عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضري ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف كتاب الجامع والتواريخ والملا ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ . قال الإدريسي : سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث الروزي الفقيه يقول : سمعت أحمد بن عبد الله أبا داود الروزي يقول : سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ ، فرأيت ذلك الشيخ ، فسألت عنه ؟ فقالوا : فلان ، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي ، وحملت معي في محلي جزءين كنت أظن أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرت به وسألته أجابني إلى ذلك ، أخذت الجزءين فإذا هما بياض ، فصيرت ، فجعل الشيخ يقرأ عليّ من حفظه ثم ينظر إليّ ، فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تستحي مني ؟ ! قلت : لا ، وقصصت عليه القصة وقلت : أحفظه كله ، فقال : اقرأ ، قرأت جميع ماقرأ عليّ على الولاء ، فلم يصدقني ، وقال : استظهرت قبل أن تجي ! قلت : حدثني بغيره ، قرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ اقرأ ، قرأت عليه

- (١) في الجزء المخطوط في شروط الأئمة الحافظ أصحاب الكتب الستة ، التي أشرت إليه في التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة .  
(٢) في الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والإدريسي هذا هو عدت سمرقند ومصنف تاريخها ، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة في الأنساب (ورقة ٢٢) وتذكرة الحافظ (٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠) .

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فإخطأت في حرف ! فقال لي : مارأيت مثلك<sup>(٣)</sup> !! » .

ووصفه السمعاني في الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة ، صاحب التصانيف » وبأنه « أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث » . ونحو ذلك قال ابن خلكان .

وهل الذهبي في تذكرة الحفاظ ، والصفدي في نكت المميان ، والمزني في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان ممن جمع وصنف ، وحفظ وذآكر » .

ووصفه المزني في التهذيب بأنه « الحافظ صاحب الجامع وغيره من المصنفات ، أحد الأئمة الحفاظ للبرزين ، ومن فقه الله به السليين » .

وقال الذهبي في الميزان « الحافظ التسلم ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ، ولا الثقات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال : إنه مجهول<sup>(٤)</sup> ، فإنه ما عرفت ولا درى بوجود الجامع ولا الملا له » .

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

- (١) هذه الحكاية منقولة أيضاً في الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .  
(٢) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المتهجد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات في ٢٨ شعبان سنة ٤٥٦ وكتابه [ الإيصال ] ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٢٢) وسماه [ الإيصال إلى فهم كتاب الحاصل الجامعة لجلل شرائع الاسلام والحلال والحرام والسنة والاجماع ] وقال : « أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول » ووصفه في (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلداً ، مع أنه ذكر قبل ذلك أن المجلد ٨ مجلدات ، والمجلد مطبوع معروف ، فالإيصال ثلاثة أضعاف المجلد . وقد ذكر ابن حزم في المجلد الحديث الذي في إسناده الترمذي (٩ : ٢٩٥ - ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعناً في الترمذي .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب القرائض من الإيصال<sup>(١)</sup> : محمد بن عيسى بن سورة مجبول . ولا يقولنَّ قائلٌ : لعله ما عَرَفَ الترمذى ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه - : فإن هذا الرجل قد أطلق هذه الصبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبي القاسم البغوي ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبي العباس الأصم ، وغيرهم . والعجب أن الحافظ ابن القرضى ذكره في كتابه المؤلف والمختلف وثبَّه على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ! . وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم ، ولعله لم يعرف الترمذى ولا كتابه ، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظرُه حين قل ما قل عن كتاب الإيصال ، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال وقل منه ، وإنما أرجح أنه قل من الذهبي ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده<sup>(٢)</sup> في كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحةٌ ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، ولقى الصدر الأول من المشايخ » .

وقال ابن العماد الحنبلي<sup>(٣)</sup> في شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آيةً في الحفظ والإتقان » .

وقل الحاكم أبو أحمد<sup>(٤)</sup> عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسماعيل

(١) في التهذيب « الاتصال » وهو تصحيح .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفي سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد في

٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات في ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩

(٤) هو محدث خراسان الامام الحافظ الجيهن الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد

بن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة في التذكرة

(٣: ١٧٤-١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبي عبد الله صاحب المستدرک ، =

البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ ، النوع والزهد ، بكنى حتى عجمي ، وبقى ضريراً سنين » .

وفي التهذيب : « قال أبو الفضل البيهقي : سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذى يقول : قال لي محمد بن إسماعيل - يعني البخارى - ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتُ بي » .

وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث في عصره .

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال : « أضرَّ أبو عيسى في آخر عمره » .

وهذا مع ما تقدم مما قل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذى مع الشيخ الذي اختبر حفظه - : ردَّ على من زعم أنه وُلِدَ أكمةً .

وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان إماماً حافظاً ، له تصانيف حسنة ، منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب » .

وفي كشف الظنون في الكلام عن [ الجامع الصحيح ] لترمذى : « وهو ثالث الكتب الستة في الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال :

جامع الترمذى ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « سمعتُ الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري<sup>(١)</sup> بهراة ، وجرى بين يديه ذكرُ أبي عيسى الترمذى وكتابه ،

فقال : كتابه عندى أنفعُ من كتاب البخارى ومسلم ، لأن كتابي البخارى =

ذاك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابورى المعروف بابن البيع

وبالحاكم ، ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات في صفر سنة ٤٠٥

وله ترجمة في التذكرة (٣: ٢٢٧ - ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام المروى ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين ، سمع

جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن محبوب بن الترمذى ،

ولد سنة ٣٩٦ ، ومات في ذى الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة في تذكرة

الحفاظ (٣: ٣٥٤ - ٣٦٠) .

ومسلم لا يفت على الفائدة منها إلا التبحر العالم ، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس .

وقال أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي أنه قال في شأن كتابه [ الجامع ] : « صنف هذا الكتاب فرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرصوا به ، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم »<sup>(١)</sup> .

وقال العلامة طاش كبرى في ترجمة الترمذي : « له تصانيف كثيرة في علم الحديث ، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث ، من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفي آخره كتاب المثل ، وقد جمع فيه فوائد حسنة ، لا يخفى قدرها على من وقف عليها » .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « وأما أبو عيسى الترمذي وخذته فكتاباه على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً ، وقسم على شرط الثلاثة دونهما<sup>(٢)</sup> ، كما بيناه ، وقسم آخر للضعف ، أبان عن علته ولم يُفعله ، وقسم رابع أبان هو عنه ، وقال : ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء<sup>(٣)</sup> ، وهذا شرط واسع ، فإن على هذا الأصل كل حديث

(١) نقل ذلك الذهبي في التذكرة ، وابن حجر في التهذيب ، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة .

(٢) يريد أبا داود والنسائي وابن ماجه ، ولنا نوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله ، ونظن أنه أراد به التقريب والتشيل فقط .

(٣) نقل الذهبي في التذكرة من هذه القطعة إلى هنا ، ولكنه نسبها إلى أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسني ، وأظنه أخطأ في اسمه ، =

احتج به محتج أو عمل بموجب عامل أخرجه ، سواء صحَّ طريقه أو لم يصح . وقد أراح عن نفسه الكلام ، فإنه شق في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته - رحمه الله - أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحَّ الطريق إليه وأخرج من حديثه في الكتب الصحاح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ، ثم يتبعه بأن يقول : وفي الباب عن فلان وفلان ، ويتعد جماعة فيهم ذلك الصحابي المشهور وأكثر ، ولما يسلك هذه الطريقة إلا في أبواب معدودة . والله أعلم .

والقاضي أبي بكر بن العربي في أول شرحه على الترمذي ، الذي سماه [ عارضة الأخوذى<sup>(١)</sup> ] - : فصل تيس في مدح كتاب الترمذي ووصفه ، ولكن طابعه حرفوه حتى لا يكاد يفهم ، وسأقله هنا بشيء من الاختصار والتصرف ، لنصل إلى المراد منه ، قال : « اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن كتاب الخفي<sup>(٢)</sup> هو الأصل الثاني في هذا الباب ، والموطأ هو الأول وباب ، وعليهما بناء الجميع ، كالقشيري<sup>(٣)</sup> والترمذي فن دونها . . . . . وليس فيهم مثل كتاب

= وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسني » وهو أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما في الشذرات ( ٤ : ٢٤٨ ) . وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن أبي الفضل المقدسي ، فظنها الذهبي من كلام أبي نصر .

(١) قال ابن خلكان ( ١ : ٦١٩ ) : « أما معنى عارضة الأخوذى : فالعارضة القدرة على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على الكلام . والأخوذى : الخفيف في الشيء لحذقه ، وقال الأصمعي : الأخوذى للشعر في الأمور القاهر لها ، الذي لا يشد عليه منها شيء . وهو يفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وفي آخره ياء مشددة » .

(٢) يريد به صحيح البخاري .

(٣) يريد به صحيح مسلم .

٦ الأسماء والكنى .

ولعل له كتباً أخرى لم يضا . أخبرها حين أكتب هذا .

### وفاته

اختلف في تاريخ وفاته اختلاف غير جيد ، فقال السمعاني في الأنساب في مادة « الترمذى » : « توفي بقرية بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال في مادة « البوغى » : « مات بقرية بوغ سنة ٢٧٥ » وياقوت قلة السمعاني في الأولى ، وابن خلكان قلده في الثانية . وذكر الشيخ عابد السندى بخطه على نسخة الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحافظ المزى في التهذيب عن الحافظ أبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز<sup>(١)</sup> السستغفرى أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين ثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » . وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرخوه في هذه السنة ، والمستغفرى مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خراسان ، وأقام طويلاً بتلك النواحي ، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني ( ورقة ٥٢٨ ) وتذكرة الحفاظ للذهبي ( ٣ : ٢٨٣ )

ومن كل ما تقدم ترجح أن الترمذى ولد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » - إنما تجوزوا ، فأرادوا القرية القريبة منها ، النابعة لها ، ومثل هذا كثير .

(١) « المعتز » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي ، كما ضبطه الذهبي في اللشبه ( ص ٤٨٩ ) وقد كتب محرفاً في كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

أبي عيسى ، حلاوة مطمع ، وقاسمة مززع ، وعدوبة مشرع . وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم : أسند ، وصحح ، وضعف ، وعدد الطرق ، وجرح ، وعدل ، وأسمى ، وأكفى<sup>(١)</sup> ، ووصل ، وقطع ، وأوضح الممول به ، والمتروك ، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله . وكل علم من هذه العلوم أصل في باب ، وفرد في نصابه . فالتقارر له لا يزال في رياض موقفة ، وعلوم متفقة متسقة ، وهذا شيء لا يسمه إلا العلم العزيز ، والتوفيق الكثير ، والفراغ والتدبير .

### كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مضى بأنه « صاحب التصانيف » وسموا كتباً من مؤلفاته ، ولكننا لم نر منها إلا كتابين : [ الجامع الصحيح ] وكتاب [ الشئائل ] وهو كتاب يقبس معروف مشهور ، ولعل باقى كتبه قد فُقد فيما فُقد من نقائس المؤلفات ، وكنوز الأئمة العلماء . وفي التهذيب : « ولأبي عيسى كتاب الزهد ، مفرد » لم يقع لنا ، وكتاب الأسماء والكنى : وهذا بيان مؤلفاته ، كما ظهر لنا من أقوال العلماء :

- ١ الجامع الصحيح .
- ٢ الشئائل .
- ٣ العلل<sup>(٢)</sup> .
- ٤ التاريخ<sup>(٣)</sup> .
- ٥ الزهد .

(١) يقال : « سَمَاهُ وَسَمَاهُ وَأَسْمَاهُ » بمعنى . ويقال : « كَنَاهُ وَكَنَاهُ وَأَكْنَاهُ » بمعنى .

(٢،٣) ذكرهما ابن التديم في الفهرست ، وكتاب العلل هذا غير « كتاب العلل » الذى في آخر الجامع الصحيح .



## كلمة عن والدي

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر

وأرى من الواجب علىّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدي ، تنويراً بقدره ، وإشادةً بذكره ، ورعايةً لحقه ، إذ هو والدي وأستاذي ومعلمي ، وله علىّ وعلى مثالي - بل ألوفٍ - من إخواني ومشايخي الأيادي البيضاء ، والنعم ، السابغات ، وبمناسبة أنه أستاذي في هذا الكتاب ، كتاب الترمذي ، قرأه لي ولإخواني قراءةً درسٍ وتحقيقٍ .

هو الإمام الجليل ، والتابفة العظيم ، والكاتب القدير ، والشاعر الملهم ، والسياسي الخطير ، شيخُ الشيوخ ، وزعيمُ العلماء ، مجددُ مجد الأزهر ، العالم العلامة ، السيد الشريف : محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث ، من آل أبي عليّاء : أسرة كريمة معروفة ، من أشرف الأسر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢ ( مارس سنة ١٨٦٠ م ) وحفظ بها القرآن ، وتلقى مبادئ التعليم ، ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف ، فالتقى العلم عن كبار الشيوخ في ذلك العهد ، ثم صار أميناً للفتوى<sup>(١)</sup> ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسي المهدي ، وأصهر إلى جدّي ، لأمي ، العلامة الكبير ، إمام العربية غير مدافع ، العارف بالله « الشيخ هرون بن عبد الرازق »<sup>(٢)</sup> .

(١) صدر قرار تعيينه في ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ ( مارس ١٨٩٠ ) .

(٢) ولد بقرية « بنجا » وهي قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا ، في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ ، وتوفي فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضي الله عنه .

ثم ولي منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية »<sup>(١)</sup> ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاة السودان في سنة ١٣١٧<sup>(٢)</sup> .

وهو أولُ مَنْ ولي هذا المنصب ، وأولُ مَنْ وضع نظم القضاء الشرعي في السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّن في سنة ١٣٢٢ شيخاً لعملاء الإسكندرية ، فوضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتي ثمرها ، وتخرج للمسلمين رجالاً هداةً ، يعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض .

ثم عُيِّن وكيلاً لشيخة الجامع الأزهر الشريف<sup>(٣)</sup> ، فبذّر فيه بذور الإصلاح ، وتعهّد غرسه حتى قوي واستوى ، أو كاد .

إلى أن سُمّ الدسائس تحاك حوله ، داخل الأزهر وخارجه ، فاتهرَ فرصة إنشاء الجمعية التشريعية في ( سنة ١٩١٣ م ) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيّناً من قبل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مغرياتنا ، بل فضل أن يعيش حرّاً الرأي والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له في الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صائقة ، ومقالاتٌ قيّرة ، لا يزال صداها يذوي في أذهان كثير ممن عُنوا بالشئون السياسية في ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، وردّ كيد المهاجمين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان ، من تقطع أوصال

(١) صدر بذلك الأمر العالي في ٧ شعبان سنة ١٣١١ ( ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ ) .

(٢) صدر بذلك الأمر العالي في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣١٧ ( ١١ مارس سنة ١٩٠٠ ) .

(٣) صدرت بذلك الإرادة السنية في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ ( ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩ ) .

الأمة الإسلامية ، وقرعها أئمة متباينة ، ببدعة القوميات التي اخترعتها أوربة ، لِنُتَرَقَّ بِهَا كُلَّةُ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَضْرِبَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَلِتَفْتَحَهُمْ عَنِ الْمَبْدَأِ السِّيَاسِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ السَّلِيمِ ، الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ لَهُمْ ، وَأَمَرَهُم بِاتِّبَاعِهِ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ بِالْوَاحِدِ : ( إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ <sup>(١)</sup> ) . ( وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ <sup>(٢)</sup> ) . ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، سِيَاهُهم فِي وُجُوهِهم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ، ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيْفِيضَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ، وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا <sup>(٣)</sup> ) .

ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ م ، فَضْرِبَ فِيهَا بِسِيمٍ وَافِرٍ ، وَتَبِعَهُ أَهْلُ الْأَزْهَرِ فَاطِبَةً ، فَكَانَ هُوَ الرُّوحَ الْوَنَابَةَ فِيهِمْ ، وَكَانَ هُوَ الْقَائِدَ ، وَكَانَ هُوَ الزَّعِيمَ .

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف ، أَبَانَ عَنِ بَعْدِ نَظَرِهِ ، وَصَدَّقَ فَرَسْتَهُ ، حَتَّى لَقَدْ تَوَقَّعَ فِيهَا كَثِيرًا مِمَّا حَصَلَ بَعْدَ سَنِينَ ، إِذْ دَرَسَ مَرَامِي السِّيَاسَةِ الْإِنْكِلَازِيَّةِ فِي شُؤْنِ الْأُمَّةِ الْمِصْرِيَّةِ وَالْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَعَرَفَ كَيْفَ يَسْتَمُونُ إِلَى نَيْلِ مَقَاصِدِهِمْ ، حَتَّى لَقَدْ كُنَّا فِي الْهَدْيِ الْقَرِيبِ ، إِذَا أَدْلَهُمُ الْخَطْبُ ، وَاضْطَرَبَتِ الْأُمُورُ - رَجَعْنَا إِلَى مَقَالَاتِهِ فِي الظُّرُوفِ الْمَشَابِهَةِ

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .

(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لَهَا ، فَوَجَدْنَا أَنَّهُ يَكَادُ يَصِفُ مَا نَحْنُ فِيهِ ، وَكَأَنَّهُ يَكْتُبُهُ حِينَ قَرَأَنَاهُ ، وَكَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ بِنُورِ اللَّهِ .

وَلَمْ يَفَكِّرْ يَوْمًا وَاحِدًا فِي خَوْضِ مَعْتَرِكِ الْأَحْزَابِ الْمِصْرِيَّةِ ، بَلْ كَانَ يَتَرَفَّعُ عَنْ أَنْ يُسَلِّمَ مَقَادَهُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ، كَأَنَّهُ مَنْ كَانَ ، كَمَا أَبِي مِنْ قَبْلُ أَنْ يَسُودَ إِلَى إِسَارِ الْمَنَاصِبِ الْحُكُومِيَّةِ ، وَكَانَ يَقُولُ لِلزَّعَمَاءِ وَالْقَادَةِ قَوْلَهُ الْحَقُّ ، فَيَنْقُدُ خَطَأَ الْخَطِئِ ، وَيَمْدَحُ صَوَابَ الْمَصِيبِ ، وَعَنِ ذَلِكَ كَانَ يَظُنُّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ لَهُ هَوًى أَوْ ضَلْعًا مَعَ بَعْضِ الْأَحْزَابِ أَوْ الزَّعَمَاءِ ، إِذْ كَانَ يَكْثُرُ خَطَأُ الْخَطِئِ ، فَيُكْثِرُ مِنْ تَقْدِهِ وَالنَّصِيحَةِ لَهُ ، فَيَظُنُّ الْمُنْتَقِدَ أَوْ أَنْصَارَهُ وَأَتْبَاعَهُ أَنَّ النَّاقدَ مِنْ خُصُومِهِ ، أَوْ مِنْ أَنْصَارِ خُصُومِهِ .

وَبِجَانِبِ هَذَا لَمْ يَدْعُ مَسْئَلَةَ شَرْعِيَّةٍ أَوْ اجْتِمَاعِيَّةٍ أَثِيرَتْ فِي الصَّحَفِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِشُؤْنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ - : إِلَّا قَالَ فِيهَا مَا يَرَاهُ حَقًّا وَصَوَابًا ، وَصَدَّعَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ الدُّعَاةَ وَالْهَدَاةَ ، وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُنْكَرِينَ ، ثَقَّةَ بَرِيَّةٍ ، وَتَوَكَّلَا عَلَيْهِ ، إِذْ كَانَ أَبْرَزَ سَجَايَاهُ أَنَّهُ صُلْبٌ فِي دِينِهِ ، صُلْبٌ فِي عَقِيدَتِهِ ، صُلْبٌ فِي رَأْيِهِ ، شَجَاعٌ غَيْرُ جَبَانٍ ، لَا يَرْهَبُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ ، وَلَا يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ .

أَمَّا مِنَ الْوَجْهِ الْعِلْمِيِّ فَإِنَّهُ أَقْوَى رَجُلٍ ظَهَرَ فِي الْأَزْهَرِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ كُلِّهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَضُمُّدُّ لَهُ أَحَدٌ فِي مَنَازِلَةٍ أَوْ جِدَالٍ ، لِإِبْدَاعِهِ فِي إِقَامَةِ الْحُجَجِ وَإِفْهَامِ الْمَنَاطِرِ ، لِحُصْبِ ذَهْنِهِ وَتَسْلُسِلِ أَفْكَارِهِ ، وَانْتِظَامِهَا عَلَى قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ الصَّحِيحِ السَّلِيمِ .

وَقَدْ قَرَأْنَا مِنَ الْكُتُبِ وَالْعُلُومِ الْكَثِيرِ الطَّيِّبِ ، قَرَأْنَا التَّفْسِيرَ مَرَّتَيْنِ : تَفْسِيرَ الْبَغْوِيِّ ، وَتَفْسِيرَ التَّنْفِي . وَقَرَأْنَا مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ : صَحِيحَ مُسْلِمٍ ، وَسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ ، وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ ، وَشَيْئًا مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ . وَمِنْ الْعُلُومِ الْأُخْرَى :

## جريدة المراجع التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف وودته	الطبع وتاريخه
تفسير الطبري	٣٠	محمد بن جرير	٣١٠ بولاق ١٣٢٣
« البيضاوي »	٨	القاضي البيضاوي	٦٨٥ » ١٢٨٣
حاشية الشهاب	٦	الشهاب الخفاجي	١٠٦٩ مصر ١٣١٤
الدر المنثور	١	الجلال السيوطي	٩١١ » ١٣٥٥
المصاحف		ابن أبي داود	٣١٦

## الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
صحيح البخاري	٩	البخاري	٢٥٦ بولاق ١٣١٣
فتح الباري <sup>(١)</sup>	٦٣	ابن حجر العسقلاني	٨٥٢ » ١٣٠١
شرح المعنى على البخاري	٢٥	العيني	٨٥٥ مصر ١٣٤٨
شواهد التوضيح على البخاري	١	ابن مالك	٦٧٢ الهند ١٣١٩
صحيح مسلم	٢	مسلم بن الحجاج	٢٦١ بولاق ١٢٩٠
» »	٨	» » »	الاستقاة ١٣٣٤

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخاري فإنما نريد به التنبيه على بحاشية [فتح الباري] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحاً .

الهداية في فقه الحنفية ، وجمع الجوامع في الأصول ، والخبيص في المنطق ، الرسالة البيانية في البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة .

وهذا غير ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامي الدراسة واشتغالي بالمناصب الحكومية .

ومنذ بضع سنين اعتزل الدنيا ، فأقصد المرض في المنزل ، بل ألزمت الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فاحتمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ، موقناً أنه قضى دينه ، فقام بما وجب عليه خير قيام ، نحو دينه ونحو أمته ، منتظراً دعوة ربه لمباداه الصالحين : ( يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّتِي <sup>(١)</sup> ) .

تولاه الله بعونه ورعايته ، وتعمده بعفوه ورحمته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبو الأشبال

عفا الله عنه

الثلاثاء ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٧  
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨